

المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها

الدكتور حافظ علوان حمادي الدليمي
كلية صدر العراق
Hafouthhb@yahoo.com

الملخص :

ال المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها وشروط عملها . في ظل الموجة الثالثة للديمقراطية، والتأكيد على حقوق الإنسان السياسية، وما تذهب إليه الدراسات القانونية والسياسية، وما فرضته التجارب البرلمانية ببروز المعارضات السياسية كركن أساسى فى هذه التوجهات والمنظومات . بحيث لم يكن ممكناً الحديث عن نظام ديمقراطى حقيقي وديمقراطية فعلية بغياب المعارضة السياسية . فقد ارتقى الاهتمام بالمعارضة السياسية إلى درجة عدته واحدة من المؤسسات السياسية والدستورية للدولة . بل ذهب البعض بالقول من أنها واحدة من الوسائل التي من خلالها تحافظ على السلم الاجتماعى وعلى فاعلية النظام واستقراره ولا غرابة بالإشارة إلى قول الرئيس الأمريكى الأسبق (أبراهام لينكولن) : «عندما يغيب صوت المعارضة يعلو صوت الرصاص» بل البعض أخذ المعارضات السياسية صوب التقى والمهاية ففي بريطانيا هي «معارضة جلاية الملكة» . والمعارضة العراقية تاريخياً منذ فجر العهد الأموى ولحد الآن لم تحظى ولو بأنّ واحد تسمع أو يعن واحد تبصر، وبهذا تاريخياً انتفى من الحياة السياسية القطب السادس» (المعارضة) . وبقي القطب الموجب «الموالاة للحاكم» . وحده دون إن يكون قادرًا بالطبع على توليد الطاقة في الحياة السياسية العراقية . وهذا يتعارض تماماً مع قول هيرلقديس : (نشأ العالم من صراع الأضداد) وعليه هناك جهل أو تجاهل بأهمية المعارضات السياسية كونها تعالج إشكالية مستعصية تواجهها ولا تزال تواجهها الأنظمة السياسية لدى العالم الثالث إلا وهي منها أو تحجيم دورها واللام عدم استيعابها في أدائها لوظيفتها لصالح تقوية النظم السياسي مما يدفع القوى السياسية المعارضات الجموع إلى وسائل قد لا تتيق بنظام يدعى الديمقراطى . وقد تضمن بحثنا أربعة مباحث وعلي التوالي الأولى يتناول منظومات المعارضات السياسية والثانى المعارضات في النظم السياسية والثالث وظائف المعارضات السياسية والرابع والأخير شروط عمل المعارضات السياسية . وأهم ما جاء في الخاتمة إن المعارضات السياسية تعد مرتكزاً جوهرياً لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه سعياً في النظم السياسية الساعية لتحقيق الديمقراطية . وقد توصلنا إلى عدة نتائج ، إن للمعارضات السياسية وظائفها وأدوارها متعددة وواحدة من أهم تلك الوظائف تصب في تحقيق الأمن والسلم الاجتماعى .

پوخته:

نۇپۇسىزىيونلىكۈلەنەۋىدەكى شىكارى بۇ نەركە كانى و مەرجەكانى لە سايىدە شەپۇنى سېيىھەن ديمۆکراسى . وە جەخت كىردىن لەسەر ماقى سىاپسىن مىرۇق ، وە نەو ئاراستەرى كە لىكۈلەنەۋە ياساى و سىاپسى دەيگۈچە بىدر ، وە بىشەرر بىوونى ئەزمۇونى پەرلەمانى . نۇپۇسىزىيون سەرىھەندا وەك پايدەكىن سەرەكىن نەم رەوت و دامەزراوانە . بىشەرر بىشەرر بىوونى ئەزمۇونى پەرلەمانى ديمۆکراسى راستەقىنە بىكىرىت بە غىباين نۇپۇسىزىيون . وە ئاساست بايسەخ دان بە نۇپۇسىزىيون بىھەرر بىوو بىۋەلەيەك كە دامەزراواه بىشەرر بىوو بىۋەلەيەك كە دامەزراواه سىاپسىن و دەستورىھەكانى دولەت ، بىگەرە هەندىيەك ووتوياتە كە يەكىنە لەو ئامازاڭە كە پارىزىكارى لە شىزارى كۆمەنگا و چالاڭىن سىستەم و ھاوسىنگ بىوونى ، سەپىر ئىيە گەر ئامازاڭە بىشەرر بىوو بىۋەلەيەكىن سەرۇكى يېشىوو ئەمەرىكى دیراھام لىنکۈن بىكەيىن : (كائىيەك دەنگى نۇپۇسىزىيون ئامىنى دەنگى قىشكەك بلاند دەپىست) بىگەرە هەندىيەك بىشەرر بىوو بىۋەلەيەك بىشەرر بىوو بىۋەلەيەك بىشەرر بىوو بىۋەلەيەك (نۇپۇسىزىيون شاشىن) . وە نۇپۇسىزىيون لە عىراق لە مېزەدە سەرەدەن ئۆمەرپەكەن ھەتاڭىو ئېستەدار دای دەپىن وە لە بەرىتائىنا (نۇپۇسىزىيون شاشىن) . كۆپىسلىك بىكىرىت ياخسۇد بەيەك چاۋىش بىبىنرىت . وە بىدم چەشىنەش جەمسەرى ئېگەتىف نۇپۇسىزىيون لەناساو براوە و

جه مسنه ری پژوهیتیف شوئنکه و توانی دهسه لات ماوه تسه ود. خسی بسه ته نیسا بن نسده ود بتسوانی وزدیه که بدر هشتم بھینجت له
زیانی سیاسی عراقیس . ود نه مسنه ش تسه او بیچه وانسی وتسهی هیر لقندیس : (نیسا بیونیس نسراوه له بردگاری دزیه ک) .
بسم شیوه دیش دواکه و تووی هدیه له گرنگی پیشان به نوپوسیزیون که چارمه ری کیشی تاللوز دهکات و هیشتا
بره دنگاری دمکریت له لایه ن دامه زراوه سیاسیه کانی جیهانی سینیم ود نه ودش له تهدده کردن یا بچووک کردنی
روانی دا ود نسده وش گرنگتر په سه ند نه کردنی لسه پیناو پته وکردنی سیسته من سیاسی بدهمه ش پیال بسه لایه نه
سیاسیه نوپوسیزیون کان دددات که ناراسته یه ک بگرفته بسمر گونجاو نه بیست بسو سیسته من دیموکراسی . ود نسدم
دویژینه و دیسیه چوار تسه و در له خو دگریت بدم ریزیه کانیه یه کم بسه ناویشانی دامه زراوه نوپوسیزیون کان و
دوومن نوپوسیزیون له سیسته من سیاسی و سینیم نه رکه کانی نوپوسیزیون و چوارم هرجه کانی کارکردنی نوپوسیزیون
وه گرنگترین دوره نجام که هاتسووه له کوتایسا که نوپوسیزیون به ردهه ندیکن جدوهه ری داده تریت که ناتوانی پشت گویی بکریت
با خود به لاریدا ببریت له سیسته من سیاسی خوازار بذو بدیهیان دیموکراسی . ود دهمانگه بینیت به کومه لیک له نجام . نوپوسیزیون
نه رکه کانی و نامانجہ جیاواز کانی و یه کلیک له گرنگترین نه و رو لانه کارد دکات بذو بدیهیانی ثارامن و ناسایش و شیرازی کومه لگا .

Abstract:

Political Manifestation An analytical study of its functions and working conditions. The subject of political vulnerability occupies an important place among those who study political systems and those who are keen on democracy, not to mention those political groups aspiring to power. The political opposition has risen to the point where it has become one of the political and constitutional institutions of the state. Some have argued that it is one of the means by which it maintains the social peace, the effectiveness and stability of the regime, and, oddly enough, by referring to former US president Abraham Lincoln: «The voice of the opposition is outstripped by the sound of bullets. «Some even took the political opposition to sanctification and prestige. In Britain, it is» the opposition of Her Majesty the Queen »

However, there is ignorance or ignorance of the importance of political opposition because it addresses the intractable problem faced by the political systems in the third world, which is to prevent or reduce the role and most important not to absorb in the performance of its function in favor of strengthening the political system, prompting the political forces opposed to resort to means that may not fit the system Claims democracy ... in accordance with the rule that «there is no real democracy without political opposition The political opposition represents one of the democratic leaders and an indicator of the improvement of the political system and the effectiveness of its three constitutional institutions, and to face mistakes and correct them. More importantly, the alternative was put forward and our research included four questions. And the second is the political opposition systems, the second is the political opposition in the constitutional systems, the third is the political opposition, and the fourth and final subject is the terms of the political opposition The most important conclusion is that the political opposition is an essential element that can not be ignored or overlooked, especially in the political systems that seek to achieve democracy. We have reached ten conclusions, the most important of which is that the political opposition and its various objectives and objectives, one of which is conducive to achieving security and social peace.

المقدمة

يحتل موضوع المعارضة السياسية مكانة هامة من لدن دارسي النظم السياسية وأولئك الحريصين على الديمقراطية فيه تأثيره عن تلك الجماعات السياسية الطامحة للوصول إلى السلطة... طبقاً للقاعدة التي تنص بأن «لا ديمقراطية حقيقة بدون معارضة سياسية» فالمعارضة السياسية تمثل واحدة من الممارسات الديمقراطية ومؤشرًا على رقي النظام السياسي وفعالية مؤسساته الدستورية الثلاث، ومواجهة الأخطاء وتصحيحها والأهم من ذلك طرح البديل . ومصدر عدم الاقتران لأهمية المعارضة السياسية وضرورتها كقوة فاعلة للحياة السياسية يعود للأسباب التالية:-

- ١-النظام البرلماني لم تستقر أنسنة ومبادئه .
- ٢- الديمقراطية لم تتبلور بعد .
- ٣-النظرة السلبية لأحزاب المعارضة كونها أدلة تفريق .

فرضية البحث :

تعد المعارضة السياسية مرتكز أساسى من مركبات الأنظمة السياسية البرلمانية، وصورة واضحة ومهمة من صور الديمقراطية التي تحافظ على فعالية النظم السياسي وشرعنته، وعليه لابد من توافر شروطًا لعملها وتحديداً لوظائفها لتلامس مع الإطار المؤسساتي والحركي لها .

إشكالية البحث :

تجسد إشكالية بحثنا «المعارضة السياسية دراسة تحليلية لوظيفة المعارضة وشروطها»، في نقطة محورية تتحدد بعدم الإدراك والتوعي لأهمية وآلية عمل المعارضة السياسية، إضافة إلى هشاشة الإطار المؤسساتي والحركي الذي تعمل فيه مما أفضى إلى تضليل وضعف دورها في عمل النظام السياسي .

أهداف البحث :

- هناك أهداف متعددة ترمي إلى الوصول إليها من خلال بحثنا هذا تتلخص في :-
- ١-لل المعارضة السياسية الفاعلة دور مهم في زيادة كفاءة وفعالية وشرعية النظام السياسي .
 - ٢-لل المعارضة السياسية أهداف وغايات واطر ت العمل، لابد من إن تكون واضحة لتحقيق الغاية من وجودها.
 - ٣-معرفة الشروط الذاتية والموضوعية لعملها .

منهجية البحث :

اعتمد بحثنا على المنهج «التحليلي المقارن» .

هيكلية البحث :

في ضوء الفرضية التي اعتمدتها البحث في هذه الدراسة حدد هيكلية البحث الموسوم «المعارضة السياسية دراسة تحليلية لوظائفها وشروطها» في ثلاثة مباحث . جاء المبحث الأول منظومات المعارضة السياسية الذي قسم إلى ثلاثة مطلب المطلب الأول المعارضة و المنظومة السياسية . في حين جاء الثاني حمل عنوان المعارضة السياسية والمنظومة الفكرية، إما المطلب الثالث عنوانه المعارضة السياسية و المنظومة القانونية إما المبحث الثاني فقد تطرق لدراسة المعارضة السياسية في النظم الدستورية في ثلاثة مطالب الأول حمل عنوان المعارضة السياسية في النظم الشمولية والثاني المعارضة السياسية في النظم البرلمانية إما الثالث فقد جاء بعنوان المعارضة السياسية في النظم الرئاسية إما المبحث الثالث حمل عنوان وظائف المعارضة السياسية متضمناً مطلبين الأول الوظيفة المؤسساتية للمعارضة السياسية والثاني الوظيفة السياسية للمعارضة . إما المبحث الرابع بعنوانه شروط المعارضة السياسية . تضمن مطلبين الأول الشروط الذاتية للمعارضة والثاني يتحدث عن الشروط الموضوعية للمعارضة السياسية . والختمة .

لمبحث الأول منظومات المعارضة السياسية

في هذا المبحث نعرج بالإفصاح والاختصار لأهم منظومات و منظمات المعارضة السياسية الأساسية من « سياسية و فكرية و فلسفية » التي ترتبط بها موضوعاً واقعياً و افتراضياً والتي تعد مقومات أساسية لتشكيل المعارضة، إذ خلالها يمكن معرفة المزيد من وظائف وشروطها .

المطلب الأول : المعارضة والمنظومة السياسية
تنضمن المنظومة السياسية الأحزاب و المعارضة السياسية

أولاً : الأحزاب السياسية :

فإذا أقرينا بصواب ثانية القاعدة الفلسفية التي تقول» لا ديمقراطية حقيقة إلا في ظل التعددية الحزبية، ولا معارضة فعلية إلا يوجد الأحزاب السياسية «فقطي أساسه تعد الأحزاب السياسية ركينين أساسين (الديمقراطية والمعارضة السياسية) وبدونها لا يستقيم الحديث عن وجود معارضة سياسية فعلية و ديمقراطية حقيقة، فأن وجودها يسهم إسهاماً كبيراً في خلق التخب السياسي، فهي تمهد الطريق إمام عناصر جديدة للدخول في العمل السياسي، و تعمل على إبراز قدراتها، وتدفعها لتبوء المناصب القيادية، وتقدم الدعم اللازم لها في المعارك الانتخابية بهدف إيصالها إلى السلطة . في جانب الأحزاب السياسية يساعد على استمرار التخب التقليدية في الحكم، حيث تتم عملية التناوب في السلطة فيما بينها . وهذا يعني استمرار الجمود وعدم التجديد السياسي في مؤسسات الدولة، وانخفاء المعارضة، على الرغم من تبدل الأشخاص في سدة الحكم .⁽¹⁾ فالرابطة التي تربط الحزب بالديمقراطية لها شروط ، اذا اتصف حزب بالصفة الديمقراطية يتطلب الأخذ بشروط موضوعة، أولها إن ينشأ في مجتمع ديمقراطي وفي ظل سلطة ديمقراطية، ويرتكز في هيكله التنظيمي ونشاطاته و قراراته و تحديد قياداته على المبادئ الديمقراطية . التي يقدم الحزب و المسئولين السياسيين في التنظيمات الداخلية بعداً عن الانتقامات الشخصية . وهكذا يكون إن للأحزاب دور إيجابي في الأنظمة الديمقراطية، وهي ركن أساسي من أركانها، ولكنها تصبح خطراً على الديمقراطية وتشوه المعارضة السياسية وتحرفها عن مسارها الطبيعي عندما تأخذ منحاً عسكرياً أو طائفياً أو مذهبياً أو عرقياً، وهذا المنحى يسلِّم الحوار السياسي، ويفرض على الحريات، كما و تشكل الدعوات الطائفية والمذهبية والعنصرية تناقض لمبدأ المساواة، الذي هو أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية والمعارضة السياسية .⁽²⁾ علماً إن ظهور الأحزاب وتطورها قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتنوع المبادئ الديمقراطية كالأخذ بمبدأ الاقتراع العام في اختيار أعضاء المجالس التالية و زيادة تفوذهـا باعتبارها الجهة التي تمثل الشعب و تتربـع عنه في توسيـل مظاهر السيادة، مما دفع أعضاء هذه المجالس إلى إقامة تحالفات برلمانية تبعـاً للانسجام و التجانس بقيـة العمل بصورة جماعية . وبالانتقال بالحديث عن البناء التنظيمي للأحزاب وارتباط ذلك التنظيم بالمعارضة السياسية، فالـأحزاب «المركزية» مثلاً تكون قيادة الحزب هي صاحبة الكلمة العليا والأخيرة في اتخاذ القرارات ضد أو مع الحكومة وإما الأحزاب «الابنولوجية» حيث تتضاعـل مـسـاـهمـةـ الـقـيـادـاتـ الـدـنـيـاـ وـالـقـوـاعـدـ فـيـ المـشـارـكـةـ فـيـ إـيـادـ الرـأـيـ وـالـاعـتـراضـ أـوـ القـيـوـلـ عـلـىـ قـرـاراتـ الـحـكـوـمـةـ أـوـ سـلوـكـهـاـ .ـ فـيـ حـيـنـ تـجـدـ إـنـ لـلـقـيـادـاتـ الـمحـلـيـةـ أـوـ الـقـوـاعـدـ دـورـ وـاضـعـ فـيـ اـتـخـادـ الـقـرـاراتـ .ـ إـماـ بـالـتـسـيـةـ «ـلـلـأـحـزـابـ الـالـمـرـكـزـيـةـ»ـ،ـ وـمـنـهـاـ الـأـحـزـابـ الـلـيـبرـالـيـةـ فـيـ أـوـرـيـاـ وـالـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ فـالـمـعـارـضـةـ تـحـلـ مـوـاـقـعـ مـتـقـدـمـةـ فـيـ مـؤـسـسـاتـ الـدـوـلـةـ الرـسـمـيـةـ .ـ إـمـاـ الـأـحـزـابـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ عـلـاقـاتـ عـمـودـيـةـ فـانـ الـمـعـارـضـةـ السـيـاسـيـةـ فـيـهـاـ تـعـتـدـ عـلـىـ الـعـلـاقـةـ مـاـيـنـ الـقـيـادـاتـ وـالـقـوـاعـدـ فـيـ نـظـامـ اـنـضـاطـيـ مـتـشـدـدـ شـبـهـ عـسـكـرـيـ،ـ وـتـقـومـ هـذـهـ الـأـحـزـابـ عـلـىـ أـسـاسـ الـإـيمـانـ شـبـهـ الـمـطـلـقـ بـالـقـيـادـةـ (ـالـخـبـرـةـ أـوـ الـفـرـدـ)ـ وـمـنـ ثـمـ تـقـومـ الـقـيـادـةـ بـالـهـيـمنـةـ الـمـطـلـقـةـ عـلـىـ قـوـاعـدـ الـحـزـبـ .ـ⁽³⁾ وـتـسـعـيـ الـأـحـزـابـ بـصـورـةـ عـامـةـ إـلـيـ تـوـجـهـ عـنـيـتهاـ وـاهـتـامـهـاـ إـلـيـ القـوـاعـدـ الشـعـبـيـةـ وـالـجـمـاعـاتـ الـمـؤـثـرـةـ فـيـ الـمـجـعـعـ فـيـ اـجـلـ الـحـصـولـ عـلـىـ تـأـيـيدـهـاـ وـأـصـوـاتـهـاـ فـيـ الـاـنـتـخـابـاتـ،ـ لـتـغـيـرـ مـوـاـقـعـهـاـ مـنـ الـمـعـارـضـةـ إـلـىـ السـلـطـةـ .ـ وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ وـضـعـ الـبرـامـجـ الـتـيـ تـحـضـاـ بـتـأـيـيدـ تـلـكـ الـجـمـاعـاتـ .ـ

(1) عصام سليمان : مدخل الى علم السياسة ، دار التضليل للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٢ بيروت ١٩٨٩ ، ص ٢٥٤-٢٥٥

(2) عبد الحميد رشيد :- التحول الديمقراطي و المجتمع المدني، مناقشة فكرية، واسعة تجربة دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ٦٠-٦١ .

(3). ٧٠ P , ١٩٧٩ , Maurice Daverger . Les parties politiques , Armand Colin , Paris

و ما تجمع عليه الأحزاب في النظم الديمocrاتية هو إن نجاحها لا ينبع بالثبات على المبادئ والأخلاص ل برنامجه الحزبي، ولكن يقاس ب عدد الانتخابات التي فاز بها . وبعيداً عما ذهبنا إليه، يظل دائماً وجود الأحزاب ونشاطها مرتبطة بمسألة المشروعية القانونية والشرعية الاجتماعية قبولاً أو رفضاً سهلاً أو منعاً طبقاً للمزاج الاجتماعي العام لفلسفة النظام السياسي وطبيعة النظام الحزبي .

ثانياً : المعارضة السياسية

المعارضة السياسية كمصطلح تشير إلى عدة أنواع من الفعاليات والنشاطات التي تمارس في المجتمعات باختبارها معارضة لسياسات أو لوظائف الآخرين، أو لبيان عدم الموافقة على هذه السياسات أو الوظائف ، أو للدفاع عن رأي معين أو موقف سياسي معين أو اجتماعي معين.(١) إن ما تعنيه منظومة المعارضة السياسية، هو عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة(٢) وعليه فالمعارضة مظهر من مظاهر الحكم الذي ينقسم بين طرفين أحدهما يكون في السلطة «الحكومة» والآخر خارج السلطة «المعارضة». أي إن المعارضة تغير عن القوى غير المساندة للحكومة والتي تقف موقف الضد أو الرافضة منها . والمعارضة هي «قوة توازن» ضرورية في المجال السياسي وهي تقوم بوحدة من أهم الأدوار في صناعة الاستقرار في المجتمعات الحديثة(٣). وهناك من يحصر المعارضة السياسية على «الأحزاب» حصرأ بالقول «إن استخدام مفهوم «الأحزاب» السياسية هو التنظيم المناسب للتغيير عن المعارضة السياسية في النظم الديمocrاتية »(٤). ويدرك أحد الكتاب بالقول بأن للمعارضة السياسية معينين أحدهما عضوي (شکلی) والأخر مادي (موضوعي)(٥).

١-المعارضة السياسية بمعناها «العضوي» أو «الشكلى» هي الهيئات التي تراقب الحكومة وتنقادها وتستعد للحلول محلها، فيقال بهذا المعنى تولت المعارضة السلطة في إعقاب انتخابات جديدة.

٢-المعارضة السياسية في معناها المادي (الموضوعي) هي النشاط المتمثل في رقابة الحكومة وانتقادها والاستعداد للحلول محلها، فيقال لكل مواطن حق معارضـة سياسة الحكومة، ويمارـس المواطن هذه المعارضة بوسائل متعددة أهمها الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة

(١) ليوناردو شابيررو:المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد دار النهار للنشر بيروت ١٩٧٣ ص ٩ .

(٢) عصام سليمان : مصدر ساق ، ص ٢٥٧ .

(٣) عبد الله بليقريز:المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، مجموعة باحثين ،ازمة المعارضة السياسية في الوطن العربي ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١١

(٤) Robert A.Dahl,patterns of oppositions,in :Robert A.Dahl(ed),political oppositions Westerns inWestern 334-Democracies , New Haven, CT:Yale university press,1955.P.332

(٥) نيفين عبد الحق مصطفى:المعارضة في الفكر السياسي الإنساني ، ط ١ ، مكتبة الملك فيصل الإسلامية ،القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٤ .

وتميز المعارضة السياسية بخصائص عامة توضع ذاتها وهي :

وتوسّتخدم المعارضه لتحقيق هدفها المركزي» الوصول الى السلطة «عدة تكتيكات و استراتيجيات متعددة.(١)

١-استراتيجية استخدام الوسائل العنيفة في الوصول إلى السلطة؛ فالمعارضة تعتبر الحكومة ضد مصالحها و إرادتها وعقيدتها، وبالتالي تهدف إلى هدم الكيان الحكومي القائم وتغييره، تغييراً جذرياً وكلياً والحلول مكانها وهي إستراتيجية «القوى التورية» التي لا تسمح لها الأنظمة بالعمل الشرعي، وهي ترفض التعامل مع الحكومة أو العمل ضمن إطارها

٢-استراتيجية الحصول على أغلبية أصوات الناخبين من أجل الوصول إلى السلطة وتشكيل الحكومة، وهذه الاستراتيجية تأخذ بها كل النظم الحزبية وبالذات في ظل نظام العزب، حيث الحزب الفائز بأغلبية الأصوات يسعى لتشكيل الحكومة.

٣- استراتيجية كسب المزيد من المؤيدين والأنصار لحزب المعارضة وآراءه وبرامجه من أجل الحصول على مقاعد، أو تشكيل ائتلاف مع الحكومة لعدم قرته على الحصول للأغلبية لوحده وبالتالي يشكل الحكومة بمفرده.

٤- استنتاج البحث عن تأثير لها لدى جماعات الضغط والمصالح والجماعات، والتقييم ذات التأثير.

والحصيلة النهائية لهذه الاستراتيجيات في المجتمعات الديمقراطية الحديثة هو إن القرار السياسي من صنع المعارضة يقدر ما هو من صنع الفئة الحاكمة . فهذه الأخيرة تجد نفسها دائماً تحت ضغط المعارضة مضطرة للتصرف بأسلوب يسمح لها من تخفيض هذا الضغط وليس زيادته، وإنما فتأنها تخسر في الحالة الأخيرة وستجد نفسها مجبرة على التخلّي عن مواقفها، وهذا ما نلاحظه في عمليات تبادل السلطة في المجتمعات الديمقراطية، إذ عندما تعجز الفئة الحاكمة عن استيعاب حالات الضغط العام التي تسبّبها لها المعارضة، فإن النتيجة تكون بقولها باستبدال الأدوار والمواقع مع الإطراف المناهضة لها.(٢) وعليه فإن المعارضة السياسية تعد الركيزة الأساسية و المهمة في النظم الديمقراطية، ومؤشرًا على رقى النظام السياسي وفعالية مؤسساته الدستورية والحزبية وعلى التداول السلمي للسلطة تأثيره عن دورها الإيجابي و المهم في تقويم إداء مؤسسات الدولة .

(١) عصام سليمان: مصدر ساق، ص ٢٥٨.

(٤) خضر الخضر: - مفاهيم اسلامية في علم السياسة المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس ، لبنان ، ط ٢٠٠٨، ص ٤٤١

المطلب الثاني المعارضة السياسية والمنظومة الفكرية

يتطرق هذا المبحث الى منظومتين (الحرية والديمقراطية) بأعتبارهما لازمتهن للمعارضة السياسية لا تستقيم المعارضة بدونهم .

أولاً:- الحرية

فالحرية تعني أولاً حرية الفرد في تحديد سلوكه، وثانياً حرية المحكومين في تحديد مصيرهم الجماعي بأنفسهم، مع التسليم بأن لهم حقوق أساسية في إدارة شؤون الحكم، وابرز تلك الحريات هي الحرية السياسية ويزّ القلازم بين منظومة المعارضة ومنظومة الحرية جلياً، إذا غابت الأخيرة تختفي الأولى ومنظومة الحرية تتوزع على :-

١- حرية التعبير : و يراد بها حرية نقد الحكم و نقد تصرف الحكومة و منهجها و نقد النظام، و حرية التعبير تؤدي إلى كبح الطغیان، فلن إفراد المجتمع لهم حق مقاومة السلطة السياسية بالطرق القانونية وبالوسائل السلمية، ولهم حق كشف ما تسره السلطة .^(١)

٢- حرية الحصول على المعلومات : وهي الحق المكتوب بحكم القانون بالوصول على مصادر المعلومات وتداولها، للتحري عن الحقيقة الواجب معرفتها .^(٢)

٣- حرية التنظيم : وهي الحق والحرية في تشكيل كافة أنواع التنظيمات غير الحكومية المستقلة والانضمام إليها بهدف الوصول إلى السلطة و التأثير في قراراتها .

ويتوقف مستوى تحرك المعارضة على تلك الدرجة من الحرية التي يتيحها النظام الحاكم إمام من هم خارج دائرة الولاء له . فبعض الدول كبريطانيا تقره مساحة واسعة من الحرية موازية تقريباً لتلك التي تملّكها الفئة الحاكمة، حيث تستطيع المعارضة الإعلان صراحة عن برنامجهما، وأراءها في كل ما يدور من أحداث و أمور، وحيث تشكل حكومة الظل فعليه تتبع كل ما يحصل في البلاد على شئ الصد، وفي كل الإدارات، مع حرصها الشديد وتمسكها بالمؤسسات القائمة باعتبارها مركبات أساسية للنظام السياسي القائم في حين يتم التغيير على صعيد الممارسة والتطبيق ليس أكثر.^(٣) وتعد هذه الحريات دعامات النظام الديمقراطي فضلاً عن المساواة التي تشكل الداعمة الثانية، إذ ان إطلاق الحريات العامة تغير عن جوهر الایداء الديمقراطي، حيث تشكل بمجملها الحريات المدنية والسياسية وغياب هذه الحريات يعني نفي فكرة التسامح بشكل عام الذي يولّد أزمة في النظام السياسي ويؤدي إلى تغريب الحوار واللجوء إلى العنف . فغياب الحوار هو نتيجة لانعدام الحرية في التفكير وعدم التسليم بحق الآخرين في حرية التفكير والاعتراف بحقه في إبداء الرأي .^(٤) وتبقي قضية الضمادات الحقيقة لفائدة الحقوق وصيانتها الحريات محصلة حضارية لسلوك الدولة وسلطاتها والأجهزة المتبقية منها من ناحية، ومن ناحية أخرى سلوك المجتمع الذي تحكمه، أي استيعاب الثقافة الديمقراطية و تمثيلها في السلوك الاجتماعي .^(٥) إن أهم ضمادات الحريات العلامة هو الفصل بين السلطات، ومبدأ الشرعية وسيادة القانون والرقابة القضائية، وتأني المعارضة في احدي هذه الضمادات القانونية، فلذلك ان تمكين المواطن من الاختيار بين مذاهب وسياسات مختلفة يعد احد ممارسات الحريات العامة . فضلاً عما تقوم به المعارضة المنظمة (الاحزاب) من تنظيم وترتيب الافكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة والتي يغير هذه الثقافة السياسية لاستطاع ان تحمي الحريات العامة، كما ان وجود المعارضة في البرلمان هي ضمانة اخرى لحماية الحريات من الاتهامات والاعتداء عليها ولو بشكل غير مباشر عن طريق التوسيع في حالات الاضطراب الامني و اعلان الاحكام العرفية و حالة الطوارى .

(١) وداني أ ، سموا : حرية التعبير في مجتمع متوجه، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، الجمعية العربية لنشر المعرفة والتثقيف العالمية ط١، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٢٤ .

(٢) علي خليفة الكواري : أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، دار الساقى بيروت، ٢٠٠٤ ، ص ٥١ .

(٣) خضر خضر : مصدر سابق ، ص ٢٢٨ .

ثانياً الديمقراطية :-

واللامرة الاخرى للمعارضة السياسية «الديمقراطية» والتي عبر عنها بشكل صريح وواضح الفقيه «كلسن» بالقول : - «ان المعارضة عماد الديمقراطية...وان العداء للمعارضة يخفي عداء للديمقراطية ذاتها». (٣) فالديمقراطية تعنى «النظام السياسي الذي يتبع فرضاً دستورية منتظمة لتعزيز الفقة الحاكمة». وهي نظام حكم ومنهج سلمي لأدارة الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح مع اقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجامعة السياسية بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي . (٤) والديمقراطية تحتاج الى انسان اجتماعي وثقافي وحضارى قادر على اعتماد اصول الممارسة الديمقراطية من مساللة ومشاركة شعبية وتداول سلمي للسلطة، وحكم القائدون و المؤسسات واعتماد المواطننة اساساً للانتماء . ولا تتم اي تجربة ديمقراطية بدون ديمقراطيين في الحكم والمعارضة بهذا المعنى، فهي مسؤولية شعبية ورسمية لا بد من تأثيرها في مؤسسات قانونية وسياسية بغض النظر عملها الدستور وقد عبر عنها (روبرت دال) بالقول انها : -«نظام حكم الكثرة»، اذلاحظ ان الممارسات الديمقراطية الراهنة في الدول التي استقرت بها النظم الديمقراطية لم تبلغ بعد حكم الشعب» (١) تخلص من ذلك الى حقيقتين :-

الاولى، هي مسؤولية الحكم امام المحكومين الذين يستطيعون بأصواتهم ان يرفضو حاكم ويختارو اخر .
الثانية، هي امكانية وصول المعارضة للسلطة سلماً، فالديمقراطية لا تعنى معناها الحقيقي مالم يكن للمعارضة فرصة جديدة، ومالم يكن في النظام ذاته الاليات التي تسمح لمن هو في الاقبية السياسية اليوم ان يصبح في الاقبية السياسية غداً وان يمارس السلطة .

والديمقراطية على صعيد الممارسة تقضى :-

- ١- الحرية : - غالباً ما تفترن الديمقراطيات، كسلطة يقدر ضمن هذه السلطة لقيم الحرية . بأعتبار الحرية مبدأ وقيمة عليا . وهناك ثلاث حريات لا يقوم نظام الحكم الديمقراطي بدونها . وهي حرية الرأي والتعبير، وحرية الوصول على المعلومات و تداولها والبدائل لمصادر المعلومات الرسمية، وحرية تشكيل كافة انواع التنظيمات المستقلة والانضمام اليها . (٢)
- ٢- التعددية : - وتعنى حق الافراد والجماعات تأسيس الاحزاب والتعبير عن الاراء والافكار والمناداة بالمصالح والاهداف والدفاع عنها في جو حرسي تعددي تنافسي .
- ٣- التداول السلمي للسلطة : - هو المبدأ القاضي بأن تتعاقب على السلطة القوى السياسية المتنافسة، فتحصل الممارسة الى السلطة بعد ان تصبح اغلبية، والاغلبية السابقة تحمل محلها في المعارضة بعد ان تفقد صفتها كأغلبية . (٣) وعليه تتم الانتخابات قاعدة النظام الديمقراطي والمؤشر الاول عليه، فهو طريقة لتعيين الحكم وهذا يتطلب منافسة حرة وغير عنيفة وسلمية تتكرر بانتظام بين جماعات جرى تنظيمها لغرض كسب السلطة هذا من جانب ومن جانب اخر فأن غياب المعارضة، وبقاء السلطة بلا تغيير في ايدي طرف واحد يشل الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي .

(١) محمود مدين: الحرية الالكترونية في الجامعات العربية دراسة تحليلية مقارنة في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٢، ص ١٣٧ .

(٢) كريم يوسف كناشر: الحرية العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، طبعة ١٩٨٧، ١٩٩٤ .

(٣) نقل عن : اشرف مصطفى توفيق : المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، (دلت)، ص ٢٢ .

(٤) على خالدة الكواري :مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مجموعة باحثين «المسألة الديمقراطية في الوطن العربي» سلسلة كتاب المستقبل العربي ١٩ « مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٥ .

المطلب الثالث المعارضة السياسية والمنظومة القانونية

والمراد بالمنظومة القانونية «الشرعية والمشروعية» وهم لازمة قانونية اجتماعية عليها يتوقف شرعية المعارضة السياسية من عدمها .

اولاً : الشرعية :-

الاصل الموضوعي للشرعية يرتبط بالنظام السياسي اولاً وبالشرعية والمشروعية للسلطة السياسية ثانياً، وما المعارضة السياسية الا واحدة من منظومات مؤسسات النظام السياسي، لهذا فان اي رغبة فعلية لتحول الى نظام ديمقراطي حقيقي، ترتبط واقعاً وموضوعياً بالشرعية الاجتماعية، لأن التحول يعني السلطة، المواطن، ويس الدولة كما يمس المجتمع .^(١) والسلطة تكون شرعية اذا كان من يمارسها وطريقة ممارستها لها تتفق مع الرأي السائد في المجتمع حول ذلك . الشرعية هي الصفة التي يجب ان تملکها حكومة ما بشرط ان هذه الصفة تتفق و الرأي السائد في الفئة الاجتماعية ... فهي ايمن غالبية اعضاء المجتمع ايماناً حقيقياً بأن السلطة يجب ان تمارس بطريقة مقبولة اجتماعياً والا فقدت مبرر طاعتها .^(٢) وعليه فجوهر الشرعية هو قبول الاغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم ان يحكم، وان يمارس السلطة . والعنصر الجوهرى من عناصر الشرعية الا وهو القبول الحقيقي من جانب المحكومين بالحاكم، وبالتالي اقرار الولاء والتغيير عنه بسلوك التأييد والطاعة التقليدية .^(٣) وتبرز شرعية المعارضة السياسية، عندما يعجز النظام من ايجاد الحلول اللازمة بالأزمات التي يمر بها، وفشلها بتنفيذ الوعود التي تعهد بها لتأييده، عندما تجد الاغلبية الشعبية ضالتها بالمعارضة السياسية للخروج من تلك الأزمات بما تطرحه من حلول وبرامج قائمة للتطبيق، فتحوز على الثقة والتأييد الشعبي، وعندما يمكن الحديث عن شرعية المعارضة . وما تتفرد به الشرعية انها تمثل مطالب اجتماعية مهمة، وعلى هذا تعد الشرعية كمراقبة للديمقراطية، والتي تقتضي محاسبة الحكومة ليس وفق شروطها، وإنما وفق قواعد تحضى برضا اغلبية المواطنين، وهي لذلك لا تملك حرية تغييرها وقت ما تشاء . وعليه فالركيزة الاساسية للشرعية رضا المحكومين، المهم ان السلطة شرعية اذا كسبت رضا اغلبية الشعب حتى ان لم تكن مستندة الى سبب شرعى كالدستور او القانون، فالشرعية هي الاصل الذي يفترض ان يستند اليه القانون ومن ثم المشروعية .

ثانياً : المشروعية :-

فالمشروعية تعنى خضوع السلطة للقانون فلا يجوز لها ان تتخذ قراراً او تقوم بعمل مادي الا يمقتضى القانون وتتفيداً له .^(٤) بمعنى اخر فالم مشروعية تعنى خضوع نشاط السلطة للقانون الوضعي والذي يعني «صورة عامة سيادة القانون و ضرورة مطابقة تصرفات وافعال الحكام و المحكومين لاحكام القانون . والقانون هنا يمعنا الواسع ويقصد به القواعد التي تنصف بصفة الازام مع مراعاة التدرج التشاريعي ابتداءً من الدستور فالقانون العادي ثم اللوائح التنفيذية ، اذ تخضع الاجهزة التشريعية و التنفيذية والقانون العادي والمواطنون للدستور والتشريع واللوائح .^(٥) وبقدر ارتباط المعارضة السياسية القانونية «بالمشروعية» فالأخيرة هي الجهة الوحيدة التي تملک الحق في تحديد شرعية المعارضة من عدمها، دستورياً وقانونياً . «شرعية» اذا اكتسبت المعارضة حق الوجود والعمل والافصاح عن ذاتها واشخاصها وبرامجها . والمعارضة «غير شرعية» فتمنع قانونياً وتحاسب اجرائياً، فتحتول من العلنية الى السرية . فالشرعية والمشروعية، ماهي الا قيم وتقاعات اجتماعية و منظومات من القواعد القانونية . ومع اقرارانا بضرورة وجودهما، الا ان الانسحالية الواقعية تظل قائمة وهي حدود قدرة المعارضة السياسية في الافصاح عن ذاتها و طرح برنامجها و الدفاع عن وجودها .

المبحث الثاني : المعارضة السياسية في النظم الدستورية

المعارضة السياسية موجودة في كل نظام سياسي، الا أنها تختلف من نظام إلى آخر طبقاً لطبيعة النظام السياسي و موقفه منها . وتتعدد وتنتوء المهام والوظائف التي تؤديها المعارضة السياسية والالتزامات التي تقوم بها، وتنابع وتختلف من تجربة الى اخري طبقاً لشكل النظام السياسي وعرافة تجربته . وعليه تضمن مبحثنا ثلاث مطالب الاول المعارضة السياسية في النظم الشمولية والثاني في النظام البرلماني والثالث المعارضة السياسية في النظام الرئاسي .

المطلب الأول : المعارضة السياسية في النظم الشمولية

ويندمج تحت هذا العنوان «الدكتاتورية المذهبية» «التي تعتمد على إيديولوجيا متكاملة تتناول كل ما يتعلق بالنظام السياسي والاجتماعي كدكتاتورية «البروليتارية» الحاكمة في الاتحاد السوفيتي السابق . ومنها ما يطلق عليها «الدكتاتورية الواقعية» والتي تقوم على أساس استحواذ قرد على السلطة بطريقة القوة والعنف، كالنظام الذي أقامه «موسولين في ايطاليا للفترة ١٩٤٣-١٩٢١ .

او النظام النازي الذي اقامه «هتلر في المانيا للفترة ١٩٣٣-١٩٤٥» . ويمكن تصنيف جميع الدكتاتوريات التي استطع على اثر الانقلابات العسكرية ضمن هذا النوع .^(١) وهي في الغالب انظمة شمولية تخالف انظمة الديمقراطية التقليدية، التي تقوم على اسس احترام حقوق الافراد وحرياتهم في التعبير عن رأيهم والدفاع عنها، والاقرار بوجود المعارضة السياسية و اعتبارها واحدة من مؤسسات الدولة . في حين السمة المميزة لكافة انظمة الشمولية هي منع وتحريم كل تلك الحقوق والحريات التي اقرتها انظمة الديمقراطية الليبرالية وخاصة المعارضة السياسية . وعندما تترك السلطة بشكل كامل يهد فرد او طبقة او حزب واحد . وزوال مصلحة الفرد امام مصلحة الجماعة التي يزعزع الدكتاتور تمثيلها . فـ « هتلر» يقول : انه لا يستمد سلطته من الشعب بل يستمدتها من شخصيته ومن صفاتيه الاساسية كزعيم . والسلطة في نظر فلسفة النظام النازي، ليست حقاً للشعب، والزعيم لا يتوانى السلطة باعتباره «وكيلًا او نائبًا عن الشعب او ممثلًا له » اتما يتولاها استناداً لصفاته الشخصية وبعد بالتأني التشخيص الكامل للامة: «يلا هو الامة نفسها».^(٢) وقد يلجم البعض منهم الى اجراء الاستفتاء الشعبي على شخصه، لأصياغ الصفة الشرعية علي وجوده في السلطة، او من اجل اثبات بأنه يمثل الامة . واغلب حكام هذه الائتمة يذهبون الى ابعد من ذلك، فهم يدخلون في حياة الافراد الخاصة، وتنظيم الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية، طبقاً لآفكارهم، وبال مقابل تمنع وتحرم اي معارضة او رأي او تيار معارضاته . فالمعارضة السياسية في هذه الائتمة «ان وجدت» يظل هدفه المركزي «الحفاظ على النظام السياسي القائم وبقاءه واستمراره » في حين المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية قائمة على القواعد والتعدد والاختلاف والمقاضلة على اسس المشروعية القانونية والشرعية السياسية، وتستند الى اركانها «ال个多يميدية، الحرية، التداول السلمي للسلطة...» اما في انظمة الشمولية فلا وجود للتعددية الحزبية ولا الحرية السياسية فالمعارضة السياسية، فهي متعددة دستورياً وملحقة قانونياً، فلا حق ولا وجود الا لحزب واحد وهو حزب السلطة [.]

المطلب الثاني : المعارضه السياسية في النظم البرلمانية

يعد البرلمان نسبة للمعارضه السياسية المميز، لما يقدم لها من تمثيل «representation» ومشاركة «participation» وتكوين البرلمان هو الذي يحدد ما هو معارضه وما هو اغلبية ، بالنتيجة فأن تمثيل المعارضة في البرلمان عن طريق احد احزابها يضفي الصفة الرسمية على عمل المعارضة .^(٣) والعلاقة داخل البرلمان بين السلطة التشريعية والتنفيذية علاقة اساسها التعاون والرقابة، لهذا تقسم بالاعتدال، وبالتالي فأن المعارضة في حقيقها مراقبة لأعمال الحكومة . والمعارضة وهي تؤدي وظيفة الرقابة فهي تحتاج الى توافر يقدرون عظيم المسؤولية وعلى البرلمان نفسه فرض رقابة على اعضاءه واقصاءهم في حالة الخلط عن واجباتهم تجاه المواطنين قبل استعمال الحق تجاه السلطة التنفيذية .^(٤) وهذا ممكن، حيث ان فصل السلطات الحقيقي لم يعد بين البرلمان والحكومة، ولكن بين حزب الاغلبية الذي يهيمن على البرلمان ويمسك بالحكومة وحزب الاقليه المعارضه الذي يمارس وظيفة المراقب والمطالب .^(٥) وتتخذ الرقابة عدة صور منها :

اولاً : الرقابة السياسية على اعمال الحكومة: من اولى مهام و وظائف المعارضه هي الرقابة على اعمال الحكومة، اذ تعد الاحزاب السياسية المعارضه الجهاز الرقابي الفعلي على اعضاء الحكومة . و تتمثل الرقابة من خلال اليات متعددة كالسؤال، او تشكيل لجان تحقيقية برلمانية او الاستجواب الذي ينادي الى الاقراع بالثقة على الحكومة .^(٦)

١-السؤال . هو حق لكل عضو، توجيهه اسئلة او استفسارات او اوضاعات عن امر يجهله الى وزير معين بذلك او الى رئيس الوزراء او الحكومة ككل و الهدف منه هو التتحقق من واقعه معينة او معلومة معينة او تبيان قصد الحكومة في شيء من الشؤون العامة.. والطرف الذي وجه له السؤال ملزم بالرد رسميأ.

(١) شاء فؤاد عبدالله:- اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٠

(٢) منذر الشاوي:- فلسفة الدولة، دار الذكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط ٢٠١٢، ص ٥٤ .

(٣) سعد الدين ابراهيم:- الشرعية في انظمة الحكم العربية، في مجموعة باحثين «ازمة الديمقراطي في الوطن العربي» ط١ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٤٠٣ .

(٤) ثروت بدوي:- النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥ ، ص ١٧٥ .

(٥) نيفين عبد الحق مصطفى:- مصدر سابق من ١٤ .

٢-الجان التحقيقية : من حق المعارضة محاسبة الحكومة، ومن الوسائل التي تملّكها المعارضة الطلب من رئيس المجلس تشكيل لجنة لأجراء التحقيقات اللازمة كي تثير امامه الطريق فيما شرع للوقوف على عيوب الجهاز الحكومي والإداري بالدولة، سواء من الناحية المالية او الإدارية او الاقتصادية، مما يساعد على اقتراح افضل الوسائل لمعالجة ماكشفه التحقيق من سلبيات .

٣-ونجاح مهمة التحقيق الذي تقوم به المعارضة يقتضي نشر نتائج التحقيق اعلامياً، ان لا تقيد اليد التي تجري التحقيق وان يكون هدفه ارساء التقاليد البرلمانية السليمة، وان تعمل لجان التحقيق بكل مصداقية و اخلاص وحيادية، وان تملّك الجرأة في التصدي حتى لو كان ضد حكومة الاشغالية و يجب اناحه الفرصة بالرد لمن تناوله التحقيق .

(٤) الاستجواب : ويتضمن معنى النقد او الاتهام للحكومة او لأحد الوزراء وهو يعد امراً من السؤال، بمعنى محاسبة الحكومة او الوزارة عن كيفية تصرفها عندما عهد اليها من سلطة فئات الشعب يقدم الاستجواب علي اسلوب وقوع خطأ من الحكومة او الوزير المستجوب و الاستجواب يتصل بالمسائل العامة ويقتصر الباب امام مناقشات عامة، ويتربّ عليه طرح النقمة بالحكومة او بالوزير المستجوب وينتهي الاستجواب بواحدة من ثلاث خيارات :-

١-فاما يتضح ان الحكومة لم تقصّر في عملها فيقدم الشكر لها .

٢-و اما ان يتضح انها قدمت ما عليها في حدود صيغة .

٣-او يتضح تقصير الحكومة وادانتها وهنا ينتهي الاستجواب بالثقة على الحكومة او الوزير وفي هذه الحالة تنتهي المسؤلية الوزارية وهل هي قرديّة او تضامنّية .(١)

ثانياً : الرقابة على التشريع المفوض للحكومة : ويعني مسؤولية المعارضة لا تتوقف عند مجرد اصدار التشريع وإنما تمتد الى مراقبة الكيفية التي تم بها تفسير القانون ومراعيّة اذا ما تم التجاوز على مضمون التشريع وتطبيقه .

ثالثاً : الرقابة المالية : تقوم المعارضة السياسية بأقرار او رفض الميزانية العامة، المقترحة من قبل السلطة التنفيذية، وهذه العملية تتبع القرصنة للمعارضة بالقيام بمراقبة كيفية صرف الأموال العامة وجيابتها . ان حق اقرار الميزانية يعني ان السلطة التشريعية تأذن بمقتضاه قانون الميزانية للسلطة التنفيذية ان تقوم باتفاق المصروفات وجيابية الإيرادات المبينة فيها .

رابعاً : مسألة كبار موظفي الدولة : من الوظائف البرلمانية الأخرى التي تقوم بها المعارضة السياسية هي مسألة رؤوساء الأجهزة التنفيذية بشكل مباشر وامام اللجان البرلمانية، بهدف الحد من انحراف الحكومة ومظاهر الفساد المالي والإداري .

ومع هذا يظل حزب الاشغال هو من يمارس السلطة وهو المسؤول عنها، ولكن عند كل تشريع او موقف وطني يمس البلاد العياد يأخذ الحزب بنظر الاعتبار عند صياغة القرارات مصالح المعارضة ورأيها، فهذا الجزء الغير معن في ممارسة السلطة في النظم الديمقراطية السليمة .

(١) محمد سليم محمد غزوی: الوجيز في نظام الانتخاب، دار وائل، الطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص ٥٣.

(٢) نقلاً عن : صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني : الانظمة السياسية، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٩١، ص ١٧.

(٣) نقلاً عن : حميد حنون خالد : الانظمة السياسية ، مكتبة السنورى، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٢ .

(٤) عماد صلاح عبد الرزاق : الفساد والاصلاح السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٧ .

(٥) هوريں دو فرجیہ : في المؤسسات السياسية والقانون التستوري ، ترجمة جورج سعد ، ط ١ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ١٣٢ .

(٦) محمد سعيد ابو عمود : النظم السياسية في ظل العولمة، ط ١ ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٨ .

المطلب الثالث : وظيفة المعارضة السياسية في النظم الرئاسية :

إذا كان النظام البرلماني يقوم على أساس مبدأ ثانية المؤسسة التنفيذية، فإن النظام الرئاسي يقوم على أساس مبدأ أحادية المؤسسة التنفيذية . فرئيس الدولة هو في الوقت نفسه رئيس الحكومة، ومن ثم لا يوجد في النظام الرئاسي مجلس للوزراء مسؤول أمام البرلمان، كما هو الحال في النظام البرلماني . (٢) كما أن الوزراء مسؤولون أمام الرئيس وليس أمام البرلمان ويستمرون في تولي مهامهم ماداموا حائزين على ثقته، ويستطيع عزلهم متى شاء . إن أهم مظاهر استقلال الحكومة عن البرلمان، هو أن الأخير لا يملك وسائل الرقابة والتاثير الموروثة في النظام البرلماني لمحاسبة الحكومة، كالأسئلة والاستجواب وسحب الثقة، ومن عوامل استقلال الرئيس عن البرلمان هو عملية انتخابه بواسطة أغلبية الشعب، وليس من البرلمان مما يضمن استقلاله التام اتجاه البرلمان ويقوى من سلطته وتقويه في مواجهة البرلمان . (٣) ممكناً قوله إن المعارضة السياسية في النظام الرئاسي لم ترقى بوظيفتها لا من حيث الاجراءات ولا من حيث التطبيق والآليات التي المستوي الذي وصلت إليه المعارضة البرلمانية، ففي النظام الرئاسي عطلت حقوق المعارضة في حق السؤال والاستجواب وطرح الثقة برأس السلطة التنفيذية و وزاراته . على خلفية المساواة الدستورية لاعضاء السلطة التشريعية و رئاسة السلطة التنفيذية، إذ كلها تم انتخابهم من قبل الشعب، والفارق الوحيد بأن اعضاء السلطة التشريعية تم انتخابهم عبر دوائرهم الانتخابية في حين يتم انتخاب الرئيس من قبل أغلبية الشعب كما هو الحال في النظام الرئاسي الامريكي . ورغم ذلك تملك المعارضة في النظام الرئاسي من الوسائل والامكانيات التي يموج بها تتمكن من حد سلطة رئيس الدولة، تحديداً في جانب الصرف المالي، فالمعارضة قادرة على عرقلة أو تقليص الطلبات المالية التي يتقاض بها رئيس الدولة ومن جانب آخر لها الحق أن تعارض أو ترفض مشاريع القوانين المقدمة من قبل السلطة التنفيذية . وكما تملك المعارضة الحق في تعديل أو رفض أو الغاء الاتفاقيات التي عقدتها رئيس السلطة التنفيذية . مع محدودية وظيفة المعارضة، فإن حجم تأثيرها مرهون على ما إذا كانت الأغلبية التشريعية من حزب الرئيس أم لا، وعلى قوة شخصية الرئيس وحوكمة السياسية . ومع ذلك تظل المعارضة السياسية في النظام الرئاسي فعالة وقادرة ويخشاها الجميع كونها ترکن وتعتمد على «السلطة الرابعة» فيها ومن خلالها تطرح وجهة نظرها وتدافع عنها وتنقشع الآخرين في مواجهة السلطة التنفيذية

المبحث الثالث : وظيفة المعارضة السياسية

نظراً للأهمية واسعة ميدان عمل المعارضة السياسية فجاءت وظائفها شاملة ومتعددة مابين وظائف اجتماعية وسياسية وتنظيمية وقانونية . انطوى هذا البحث على مطلبين الاول «الوظيفة المؤسساتية للمعارضة» والثاني «الوظيفة السياسية للمعارضة»

المطلب الأول : الوظيفة المؤسساتية للمعارضة السياسية

والمقصود بها الاعتراف القانوني الرسمي من قبل السلطة السياسية بالمعارضة كمؤسسة سياسية ورسمية، تقر بوجودها قانونياً (دستورياً) وتسمح لها بالقيام بوظائفها عبر مؤسسات النظام او عن طريق الآليات والإجراءات التي يعتمدها القانون .

و اهم تلك الوظائف هي :

- ١ - الوظيفة المركزية للمعارضة السياسية هو السعي للوصول إلى السلطة او القدرة على التأثير في قراراتها وسلوكيها .
- ٢- تمارين المعارضة وظيفة محاسبة و مراقبة الحكومة و يتخلص في :-

(أ) انها تراقب وترصد عمل الحكومة وتبين اخطائها .

(ب) انها تقدم اراء و برامج بديلة للمواطنين حول محمل القضايا التي يعاني منها النظام السياسي الممكن تطبيقها اذا ما فازت في الانتخابات .

(١) لمعرفة المزيد من راجعة :-

- صباح مصطفى المصري : «النظام الحزبي» دراسة تأصيلية ومقابلة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠٠٧، ص ٢٢١
- عصام على الدين : النظم السياسية للخصائص العامة ، الجزء الثاني ، ط ١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠١١، ص ٢٧٠
- محمد سعيد ابو عصود : مصدر سابق ، ص ٥٨ وما بعدها .

(٢) عبد الكرييم علوان : النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٩

(٣) هاشم علي الطهراوي : النظم السياسية والقانون الدستوري دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٧ ، ص ٢٦٥

٣- تؤدي المعارضة السياسية وهي خارج الحكم وظيفة الرقابة على الهيئة الحاكمة، وذلك بالكشف عن الخلل في سياسة ونهج الحكومة فالسلطة السياسية الحاكمة تمثل بطبيعتها الى اظهار الصورة المشرقة عن اعمالها وتبيين نجاحاتها التي حققتها، وبال مقابل تخفي التقصي والفشل والسلبيات الناتجة عن سياساتها، وتوجه المواطنين بأن السلبيات كان مقدراً لها ان تكون اكبر واخطر فـما لو كانت المعارضة في السلطة ومن هنا في ظيفة المعارضة الاساسية، هي اثارة القضية وتوجيه النقد للحكومة بسبب تقصيرها وتقاعسها عن القيام بواجباتها، في كافة المجالات عن طريق اثارة الرأي العام عليها بغية تصحيح مسار عملها او اسقاطها.

٤- من وظائفها تهيئة المعارضة السياسية للشعب فرصة للاختيار والمقاضلة من بين مرشحين متافقين لعضوية السلطة التشريعية والتنفيذية، تنسع المجال للمواطنين يعقد مقارنات للاختيار والمقاضلة ما بين المناهج والسياسات المتباعدة التي تطرحها الاطراف السياسية المتنافسة.

٥- وقف الاستبداد والمراد بهذه الوظيفة هو التصدى لاستبداد الحكومة اذا ما خرجت عن مسارها وتجاوزت اختصاصاتها وصلاحيتها . وتميز المعارضة السياسية كضمانة قيادة لردع سلطة الحكومة الى حدودها السياسية والدستورية اذا متجاوزت ذلك

٦- تعمل المعارضة كمنظمة تعليمية تقدم للشعب مختلف المعلومات من الاقتصادية واجتماعية وسياسية بالطرق الواضحة التي توفض فيه الوعي السياسي وتعمل على تنقيف الجماهير بالقضايا العامة المعاصرة، من خلال الخطاب والمناظرات والتغطية الاعلامية وبذل ذات في الحملات الانتخابية .

٧- تعمل المعارضة السياسية دون الانفصال بالرأي في تسيير دفة الحكم، اذا ما تجرف الحزب الحاكم عن المصلحة العامة او عن تنفيذ الوعود التي قطعها على نفسه لهيئة الناخرين، وجد من يرده وينتقده ليعود الى الصواب والمعارضة دائمة الكشف عن الاخطاء التي ترتكب من قبل الحزب الحاكم، بل وتقديم الدليل التي من شأنها مواجهة المشاكل التي يعجز او يتقاعس الحزب الحاكم عن حلها.

٨- تقوم المعارضة بدور وظيفة ايجابية بالنسبة للحكومة، فعلى الاخير ان تظل على معرفة تامة لمطالب كافة الفئات الشعبية، وان تتعزز على مختلف اتجاهات الرأي العام، وهذا لا يتم بشكل اسلامي الا من خلال المعارضة

٩- وظيفة المعارضة تكون واختيار الكوادر الحزبية المدرية، علماً ان العمل السياسي عملاً لا يأتي بالقطعة وحدها ولكنها عمل يحتاج الى الحكمة والتدريب، لا يتصور ان تجد رجل دولة جاء اليها من مدرسة الحياة وحدها مهما كانت صفاته الشخصية فـما لو واجه سوق يواجهه بطريقة سياسية تمرست اللعبة السياسية في المدارس الحزبية، وسيواجه بذلك مصاعب جمة، فلا غرابة ان تجد افضل الحكام الذين حققوا نجاحاً اولئك الذين تدربو في صفوف المعارضة.

١٠- وفي اطار الوظيفة المجتمعية تقوم المعارضة السياسية بوظيفة تمثيل رأي الاقلية داخل المجالس التابعية ورأي الاكثرية خارجها، وهذا يبرر دورها باشرارة الناخرين وكافة المواطنين بما يجري خلف الكواليس السياسية، وتحويل الاداء السياسي للمجالس التابعية الى خطابات وبيانات ومؤتمرات يطلع عليها الشعب عبر وسائل الاعلام، لبيان كيفية عمل البرلمان وطريقة التصويت وتشكيل اللجان واحتياصاتها ووظائفها والية اتخاذ القرارات فيها .

المطلب الثاني : الوظيفة السياسية للمعارضة :

المراد بها،المعارضة «الحزبية» يعني وجود حزب او عدة احزاب خارج السلطة تمتلك حق الاعتراض المنظم، وتولي مهمة مراقبة ومحاسبة تصرفات الحزب الحاكم كي لا ينفرد لوحده في الحكم وبمجردات الحياة السياسية العامة . سواء في داخل المجالس التابعية او خارجها، تجند الاحزاب جميع اعضائها للوقوف بوجه الحزب الحاكم، اذا ما اصدر قرارات فيها اضرار بالمصلحة العامة او انتهك لحقوق وحرمات الاخرين، خارج المجالس التابعية، فتمارس احزاب المعارضة هذا الدور عن طريق صحفها ونشراتها التي تعمل على اظهار مواطن الخطأ واثارة الرأي العام ضده . وتتجلى الوظيفة السياسية للمعارضة بصورة صريحة في الائمة الديمقراطية الغربية العريقة، حيث تتمتع المعارضة بحقوق قانونية وضمانة دستورية، اذ تعدد المعارض في هذه النظم احدى مؤسسات النظام السياسي .(١) وتتدخل عوامل عديدة في تجاه وظيفة الاحزاب او قتلها او تراجع دورها، لأنسباب منها ما هو متعلق بطبعه النظام

السياسي العربي، وقوة و حجم الحزب السياسي الذي يقوم بدور المعارض، وعلى مدى عمق العلاقة بين الحزب الحاكم والاحزاب المعارضة بعضها البعض .⁽¹⁾
بعد هذا العرض، اين تجد الصورة الفضلي للوظيفة السياسية للمعارضة؟ في ظل نظام الحزب الواحد؟ ام في الثانية الحزبية؟ او التعددية الحزبية؟ .

اولاً : الوظيفة السياسية للمعارضة في نظام الحزب الواحد .

تتميز الوظيفة السياسية للمعارضة في نظام «نظام الحزب الواحد، الحزب القائد، الحزب المهيمن» بضعفها وقلة تأثيرها في الحكومة، «ان وجدت» فهي لا تظهر عادة على صعيد المجالس التنسائية، اتما تظهر في الغلب في اجتماعات وتنظيمات الحزب فقط، وبهذا فمهمة المعارضة السياسية ليست الطعن في سياسات الحكومة، واتما تقويمها عن طريق الانتقاد الذاتي .⁽²⁾
فالمعارضة هنا لا تهدف الى ابعاد الحزب الحاكم عن السلطة، وانما العكس تماماً فهي تعمل على ترسیخ وبقاء واستمرار الحزب الحاكم في السلطة، تارة من خلال جناح الاغلبية الذي يدعى الى الانزام بمبادئ الحزب وتطبيقاتها تطبيقاً صحيحاً، وتارة اخرى عن طريق الدعوة الى عدم المبالغة في تفسير مبادئ الحزب، وبهذا فالوظيفة السياسية للمعارضة في هذه الانظمة ليس الطعن في سياسة الحزب او تغييره و اتما تقويمها . وبالتألي لا وجود للمعارضة البرلمانية الفعلية الحقيقة، حيث لا يسمح بممارسة العمل السياسي الشرعي الا لحزب السلطة .
وتاريخياً تقدم تجربة الاتحاد السوفيتي السابق، صورة واضحة عن هذه الوظيفة ووجودها لمقولات تبريرية فلسفية وليس واقعية موضوعية :- «مجتمع لا يعرف التناقض» حيث لا اقليه او اكثريه، ولا اغليبية ولا معارضة سياسية اتما «الاجماع السياسي» حيث لا تناقض سياسي ولا تناقض اجتماعي، فلامجال لوجود المعارضة . فقد حل محلها «الاجماع السياسي» القائم على وحدة الفكر ووحدة المذهب ووحدة الرأي السياسي، فلا جدال ولا نقد، اتما مجتمع: «ديمقراطية الاجماع السياسي» مجتمع لا يعرف التناقض، وبالتالي تنافي الحاجة لوجود المعارضة السياسية .

ثانياً : الوظيفة السياسية للمعارضة في الثانية الحزبية .

تؤدي المعارضة في «نظام الحزبين» بشكل واضح ومحدد المعالم، وذلك بسبب اعتدالها ووضوحها من ناحية وطبيعة علاقتها بالحزب الحاكم من ناحية اخرى . فالرغم من فردية المعارضة في النظام الثاني الا انها تبقى دائمة بعيدة عن التطرف و الحدة في معالجتها للأمور العامة وتبرر وظيفتها في انتقاداتها للحزب الحاكم وتقديمها للبدائل التي تراها مناسبة لحل كل ما يواجه المجتمع من مشاكل يعجز حزب الاغلبية عن معالجتها .⁽¹⁾
ان اعتدالها في تأدية وظيفتها وفي نقدتها وتقديم مقتراحاتها، تعطيه طبيعة التناقض بينها وبين حزب الاغلبية وفكرة التناوب التي تبقى لدى زعامة المعارضة فكرة تحمل مسؤوليات الحكم عاجلاً ام اجلآ، تتخلص من ذلك .
ان المعارضة في نظام الحزبين ادق في توزيع المسؤوليات بين الحكومة والمعارضة وتنواع مع التمييز بين حزب الاغلبية وحزبه الاقلية، فيضع على حزب الاقلية ادارة دفة الحكم، في حين تقع على عاتقه حزب الاقلية مهمة مرافقة الحكومة ومحاسبتها عن اعمالها . ولهذا ترى حزب الاقلية يجعل نفسه جهازاً منظم للوقوف في وجه حزب الاغلبية ويرصد عليه حقوقه ويراقب تصرفاته .
تقديم بريطانيا نموذجاً فذاً للمعارضة السياسية في ظل الثانية الحزبية، ويطلق على المعارضة تسمية «حكومة جلة الملكة»، والمعارضة تقوم بدور فاعل في ممارسة رقابة دائمة على الحكومة، فهي تشكل «حكومة الظل»⁽²⁾ المعترف بها تقليدياً كمؤسسة من مؤسسات الدولة، فقد جرى التوسع في اعتماد طرح الاستثناء على الحكومة من قبل المعارض

(1) لمعرفة المزيد من ارجحة التالي :

وليم زار نمان : المعارضة كدعاية للدولة في مجموعة باحثين «الامة و الدولة و الاندماج في الوطن العربي» الجزء الثاني ط «مركز دراسات الوحدة العربية» بيروت، ١٩٨٩ ، ص ٥٥٨ .

عبد الله بلقزيز : المعارضة والسلطة في الوطن العربي «مصدر سابق» ، ص ١١ .

فاضل الصفار : الحرية السياسية ، دراسة مقارنة في المعلم والضمنات ، ط ١ دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٤ .

اشراف مصطفى توفيق : مصدر سابق ، ص ٧١ .

جابر قبيحة : المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق ، ط ١ ، الدار المصرية للطباعة والتوزيع، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٥١ .

-حصلت سيف الدولة الاستاذ الدكتور سيف الدين سليمان : مصادر سابق ص ٢٥٧ .

-فليبي برو : علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عبد صياد، مطبوعة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط ٢، بيروت ٢٠٠٦ ، ص ٣٨٤ .

-بنفين عبد الخالق مصطفى : مصدر سابق ، ص ٢٩ .

-علي الدين هلال و بنفين سعد : النظم السياسية العديدة وقضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٤، بيروت ٢٠٠٨ ، ص ١٢٧ .

ة، مافعل الرقابة عليها، وهكذا تخصص نصف ساعة في كل جلسة من الجلسات التي يعقدها مجلس العموم على امتداد الايام الاربعة من كل أسبوع، لكي يجرب الوزراء على الاسئلة البرلمانية . كما ان رئيس الحكومة يخصص في جلسة يوم الاربعاء نصف ساعة لاجابة على الاسئلة الموجهة له من قبل المعارضة .^(٢) وفي ظروف استثنائية تستطيع المعارضة حجب الثقة عن الحكومة . ففي عام «١٩٤٤» ان حجب الثقة عن حكومة رامسي ماكدونالد «Romsay Mc Domald» وفي عام «١٩٧٩» عن حكومة « جيمس كالاهان James Callaghan » لفسح المجال امام «مارغريت تاتشر» لتولي رئاسة الحكومة .^(١)

ثالثاً : الوظيفة السياسية للمعارضة في ظل التعديات الحزبية

ان النظام الانتخابي «التمثيل النسبي» كان سبباً رئيساً في دخول عدة احزاب سياسية في الحملة الانتخابية بحيث من الاستحالة بمكان حصول احد الاحزاب متفراً على الاغلبية المطلوبة لتشكيل حكومة لوحده كما في نظام الثنائيه الحزبية، فصار الى تشكيل وزارة انتلافية،^٢ والحكومة في ظل التعديه الحزبية تواجه معارضتين في ان واحد، معارضة من داخل الائلاف الحاكم، وآخر من احزاب خارج الائلاف الوزاري، وتتصف المعارضة التعديه الحزبية بالضعف والتعييد والتناقض، لا يجمعها سوى محاولته الوصول للحكم والتسلل من الحكومة والائلاف الحاكم . وتعمد اسباب ضعف المعارضة في ظل التعديه الحزبية الى عدة اسباب ،عمل من اهمها ان المعارضة لا تكون مركزه بيد حزب واحد يتلقن ويجد جميع امكانياته لها، كما هو الحال في نظام الحزبين، واما تكون مبعثرة بين عدة احزاب غير منسقة وغير متقدة بالمبادئ، اما السبب الاخر لضعف المعارضة فيعود الى الاختلافات الموجودة بين احزاب المعارضة غير متقدة بمبادئها والاهداف السياسية، وان كل ما يجمعها هو عدم اشتراكها في الحكومة، ولهذا ترى شدة معارضة تلك الاحزاب لىست واحدة بالتسوية لجميع قرارات الحكومة وافعالها .^(٢) وهناك نماذج واتماط اخرى للوظائف السياسية للمعارضة . فعلى صعيد المبادئ يمكن التمييز بين ثلاثة انماط من الصراعات الحزبية المختلفة،^(٣) صراع بدون مبادئ «والصراع على مبادئ تأوهية»، ثم «الصراع على مبادئ اسلامية». والولايات المتحدة ينطبق عليها الفئة الاولى، فالحزبين يشكلان فيها مجموعات متخاصمة احدهما يستلم السلطة فيما تعمل اخرى على ابعاده عنها، ولا يدخل هذا الصراع بين من هو في الداخل ومن هو في الخارج طابع التعصب ولا تخلق اي شقاقات عميقة داخل الامة . وتمثل بريطانيا و اوروبا الغربية الفئة الثانية فتقسم الاحزاب فيها بتواافق مع التقسيم العقائدي الاجتماعي، اما في فرنسا و ايطاليا فالنزاع السياسي يرتدي مظهراً عقائدياً .

اما الصراع على مواقف المعارضة من النظام السياسي، وهذا يجب ان تفرق تقريراً اسلياً بين الصراع «في النظام» والصراع «علي النظم» فالمعارضة «في النظم» نشأتها ووظيفتها شرعية حيث تقوم الاحزاب والحركات الاجتماعية الرسمية وغير رسمية بنشاطات ضمن التركيبة المؤسسية للنظام السياسي وهي تهدف الى تقييم البرامج التي تسعى الحكومة لتنفيذها ومتابعتها . اما الحالـة الثانية الصراع» علي النظم» فالوظيفة والهدف مختلف، في بعض الاحزاب ترى ان مصالح الطبقات والclasses التي تمتلكها لا يمكن ان تتحقق باطار النظم القائم، فهي ت يريد ان تحل محله نظام اخر . (١) وللهذه الغاية تلجأ المعارضة الى استعمال اسلوب العنف والاستيلاء على السلطة، كما تسعى الى تحطيم النظم القائم وتغير ملامحه الاساسية

(١) سليمان صالح الغويل: مصدر سابق ص ٨٢.

يُعرف مصطلح «حكومة الظل» بأنه عبارة عن حكومة غير رسمية ودون قوة فعلية تضم أعضاء الأحزاب المعارضنة للحزب الموجود في السلطة وتوصف على أنها حكومة انتظار تعمل على مرأى أفعال الحكومة ومساندتها ونقدتها وتقديم منظور مختلف للسياسات التي تنتقدها الحكومة الفعلية وبالتالي يمكن تسميتها بالحكومة البديلة وتنتشر حكومة الظل في العديد من دول العالم مثل بريطانيا واليابان ونيوزيلندا وغيرها من الدول وتقوم حكومة الظل بالعديد من الوظائف في إطار العملية السياسية الديمقراطية وتتمثل حكومة الظل البديل الجاهاز المعنى للحكومة الفعلية وجاذبية البديل ومطموثية اهتمام مهمن بالسبة للرأي العام، وحكومة الظل بمثابة حكومة معارضة منظمة للحكومة الفعلية ويتم توزيع وزراء حكومة الظل على الحكومة المقرضة حيث يتوالى كل واحد من هؤلاء مهامه متتابعة ومرآفة الوزراء المناضرين له وهذا يعني أن المعارضة سوف تكون قوية مقابل حكومة قوية.

(٤) محمد سليم محمد غزوی : مصدر سابق ، ص ٥٣ .

المعرفة المزدوجة:

صباح مصطفى المصري : مصدر سبق ص ١

الآن عبد الفتاح ألمام : مصدر سابق من ٤١ .

المبحث الرابع: شروط عمل المعارضة السياسية

الضرورة البحثية دفعتنا الى تقسيم هذا المبحث الى مطلبين الاول يبحث في الشروط الذاتية للمعارضة»المقومات». اما المطلب الثاني جاء بعنوان الشروط الموضوعية للمعارضة، والملاحظ عن هذه الشروط انها تداخل وتكامل مع جوانب اخرى من قانونية واجتماعية واساسية ومؤسسية و حتى بنوية.

المطلب الاول : الشروط الذاتية للمعارضة السياسية :-

١- قبل ان تبدأ المعارضة في ممارسة نشاطها يجب ان يكون لها الحق في الحصول على اعتراف بوجودها من قبل النظام وتنظيم نفسها في صور احزاب وجماعات سياسية وتمكن من تعزيز ذلك الحق عبره عدة وسائل منها الحق في الحصول على التمويل العام وسهولة الحصول على المعلومات وفي داخل البرلمان يفسح المجال للمعارضة بالاعلان عن نفسها عن طريق تكوين جماعات سياسية تتمتع بسلطات واسعة و ان يضع البرلمان العديد من المصادر المالية و الفنية تحت تصرف هذه الجماعات، والاهم من كل ذلك هو امتلاك المعارضة الحق في الاعلان عن برامجها وطرح افكارها مما يمكن المواطن بنقل السلطة بالطرق السلمية (الانتخابات) اذا اقتصرت اغلبية الشعب بأفكارها وبرنامجهما، وان يكون للمعارضة حق حرية التعبير عبر المؤسسات القانونية والاعلامية المملوكة للدولة و ان يكون لها صحفها الخاصة بها، وهذا يتضمن اصلاحاً ووجود نظام ديمقراطي حقيقي بكل مؤسسته وجود ايماناً وقناعة لدى من هو في السلطة وخارجها بأهمية المعارضة و ضرورتها، وهذا لا يتحقق الا بوجود شعراً مشبع بروح الديمقراطية .

٢- شرط المعارضة السياسية ان تكون منظمة و مؤسسة اي يجب ان يكون سلوكها منظم ومنظم ينقذ خالل مجموعة من الاجراءات المتكاملة . والمقصود بالمعارضة،»مؤسسة» يعني هناك مجموعة من القواعد تلزم بها المعارضة في صنع قراراتها، وهذه القواعد قد تكون مكتوبة»النظام الداخلي للحزب« او غير مكتوبة، اذا فالعبرة هنا هي باتباع قواعد واصول اتخاذ القرارات وفق مبادئ معينة وقد يكون كل هذه ضمن الهيكل التنظيمي والمؤسسي للمعارضة، وهو في نفس الوقت انتقاء للطابع الشخصي عنها، بمعنى محو الطابع الشخصي للمعارضة .

فالمعارضة كمؤسسة يجب ان تكون مستقلة بحيث يمكن تسميتها «بالشخصانية» والتي لا تعني الاستعاضة عن دور مؤسسات المعارضة بدور التي تؤديه شخصياتها، حيث يتولى قادة المعارضة اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية او التكتيكية في اطار من العلاقات الضيقة . وان انتقاء الصفة الشخصية في المعارضة السياسية هو ايجاد خط فاصل بين شخصيات المعارضة و ذاتيتها ونتيجة لهذا فأن المعارضة لا تزول بزوال قادتها، هذا من جانب ومن جانب اخر ان هذه الخاصية تجعل مؤسسات المعارضة محلاً للتخاص بين الافراد داخل المؤسسة وسيرها وفق القوانين الخاصة بها .

(١) لمعرفة المزيد مراجعة التالي :-

- سعاد الشرقاوي : النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٠٥ .

- اوستن ريني : سياسة الحكم، محسن على النون، مراجعة، حسين عبد القادر، المكتبة الاهلية، بغداد، ١٩٦٨، ص ٣١ .

٤- هي حكومة تضم في عداد اعضائها من الوزراء ممثلين عن ثنتي اللقاب والاحزاب السياسية . وغالباً ما يكون سبب تشكيلها ان اي واحد من الاحزاب السياسية لا يملك بمفرده اكثريه صريحة في المجلس النبالي مما يجعل الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة على تعيين الكتل الاخر وتأليف وزارة تتضمن فيها عدة اتجاهات بحيث تستطيع تيل الثقة البرلمانية والحصول على التنفيذ الكافي ل政策 المسؤولية وادارة شؤون الحكم كذلك تلجأ كثير من الدول في اوقات الروب و الازمات السياسية ذات الاتر الخطير في جنة البلد الى تشكيل وزارة التلافية حتى تشتراك كل الاحزاب السياسية في رسم سياسة البلد في هذه الاوقات وفي تحمل مسؤوليات هذه السياسة ومثال على ذلك الحكومة الانقلافية بين المحافظين والعمال برئاسة ترشيل النساء العرب العالمية الثانية في انجلترا والتي يصرد ان انتهت هذه الحرب انتهت الحكومة الانقلافية وحال حزب العمال على الاغلبية في البرلمان فتولى الحكم وحده طيلة الفترة الانتخابية والتمزوج الاكثر بروزاً في هذا المجال هي ايطاليا اذ هذه انتهاء الحرب العالمية الثانية ولحد الان لم تعرف حياتها السياسية الا حكومات انقلافية و التمزوج الثاني اسرائيل واحتلتها تركيا (نحو ١٥٢٠) وبالنطاق الحكومات الانقلافية لا تكمل فترتها الدستورية لاما تحل ويصار الى الانتخابات جديدة وثالثى حكومة المحاصصة التي تتمثل التطبيق المشوه والغدر للحكومات الانقلافية .

P(٢) . Mauric Duverge : Les parties politiques . Op . Cit .

٣- شرط المعارضه السياسيه ان تصنون الصوره الاعتياديه التي لديها عن نفسها او لدى الجمهور عنها يوصفها البديل السياسي للسلطة القائمه، على ان تقدم الادلله السياسيه والفكريه والاخلاقيه على اهليتها لكي تكون ذلك البديل التاريخي، اما حين تعجز عن تقديم مثل تلك الادلله ف تكون قد دخلت حالة من الازمه، ربما تطرح عالمه استفهام كبيره ليس عن دورها فقط بل حتى شرعايتها . (١)

٤- شرط المعارضه السياسيه ان تصنون الصوره الاعتياديه التي لديها عن نفسها او لدى الجمهور عنها يوصفها البديل السياسي للسلطة القائمه، على ان تقدم الادلله السياسيه والفكريه والاخلاقيه على اهليتها لكي تكون ذلك البديل التاريخي، اما حين تعجز عن تقديم مثل تلك الادلله ف تكون قد دخلت حالة من الازمه، ربما تطرح عالمه استفهام كبيره ليس عن دورها فقط بل حتى شرعايتها . (٢)

٥- ان يكون للمعارضه موقف ايجابي وتعلمه ديناميكيه و امل وطموح بأنها مستبدال الدور مع الحكومة وتصل الى السلطة . (٣)
و بدون ذلك ستتصبح مواقفها عندها و يصبح برنامجه خيالي و بمثابة تلميح و تهديد للحكومة فقط، اذا بغير تلك المعارضه الامل في تحقيق هدفها في الوصول الى الحكم فأنها لا يمكن القول وجود معارضه سياسية على مستوى السلطة و انما كجماعات الضغط و المصالح التي لا تطمح بالوصول الى السلطة انما تشنن لتحقيق مصلحة اقتصاديه او اجتماعية لمجموعة من الافراد . (٤)

٦- من شروط المعارضه (الشرعية الاجتماعيه)، اذ ليس في وسع المعارضه ان تتمتع بشرعية العمل فقط دون ان يكون لها سند وتأييد وحاجة اجتماعية، اي ليس في وسعها ان تكتفي من الشرعية بما يقدم لها القانون من حق الوجود و العمل بمجرد ان التشريعات الساريه تكفل لها ذلك الحق، وذلك لأن هذه الضمانات القانونيه على اهميتها لا تستطيع ان تصنع معارضه سياسية اذ لم يكن لهذه مأثيرها في السياق الاجتماعي . الحاجه التي تعني هي الحاجه التي تمثل قوي المجتمع بكل شرائحه وفئاته . وان تقدم نفسها بأنها القوة المؤهلة لتمثيل الجمهور الاجتماعي والتغيير عن مصالحه . (٥)

٧- شرط التنظيم يعتبر التنظيم ركناً اساسياً وشرط من شروط عمل المعارضه، كلما كانت المجموعات المعارضه منظمة في عملها ونشاطاتها وبرامجها ادارياً وتنظيمياً تكون قادرة على توحيد صفوفها وابصال افكارها واصالة تسلط وتوسيع الفوضي والاضطراب .

٨- حكومة المستقبل: يجب ان تكون المعارضه بالتسبيه للناخبين» حكومة المستقبل» فيتوجب على المعارضه ان لاكتفى بتوجيهه انتقادات للسلطة الحاكمه، انما تصوغ هذه الانتقادات من خلال برنامج سياسى متماش مع تطلعات انتخابيه للفوز بالسلطة شرط ان يكون هذا البرنامج واقعي قابل للتحقيق . شرط ان تتتجنب المعارضه خطرين : اولاً : هو المقابلة في المطالبه ، التي تقود المعارضه الى تقديم الوعود للمواطنين، وعوداً لا يمكن تحقيقها عملياً اذا ما حازت المعارضه على ثقة القسم الاكبر من الناخبين . ثانياً : الخطير الذي يواجه المعارضه، فهو احتمال تقديم برنامج سياسى للناخبين شبيه الى حد كبير لبرنامج الحكومة . فلا يعود الناخب متحمساً لتغيير الفريق الحاكم كونه لا يرى فارقاً بين الفريقين المتنافسين .

٩- من شروط المعارضه ان تحمل السلطة في عملها وسيلة وليس غاية . فالسلطة كما يرى المفكر الفرنسي كلود لو فور (غير قابلة للامتلاك ومتاحها فارغ غير قابل للاستحواذ) و بتغيير اخر فأن الاحزاب الديموقراطية في المعارضه هي تلك التي تسعى الى الحكم وليس امتلاكه بمعنى ان الوصول الى السلطة بالنسبة لاي حزب سياسي ليس غاية بل وسيلة لتنفيذ برنامجه . وعندما تكون السلطة هي الهدف فأن المعارضه السياسيه تفقد روحها لانها ستتازل في كل مرة من اجل الوصول الى السلطة حتى يصل الى مستوى التنازل عن كل شئ فيضعف الحزب و يتقوط و ينقسم و يزول و تخفي المعارضه.

(١) هوريس دوفيرجيه : مدخل الى علم السياسه ترجمة جمال الاتاسي وسامي الدروبي ، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٨٢_١٨٣

(٢) دورني بيكنس : الديمقراطية ترجمة نهدي جار الله، ط١، النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٥ .

(٣) غالستون بوتول : سوسیولوجیا السياسه ، ترجمة نعيم تصدير ، منشورات عربات ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٤ ص ١٢٣

(٤) اشرف مصطفى توفيق : مصدر سابق ص ٢ .

(٥) عبد الله بالقرین : المعارضه والسلطة، مصدر سابق ، ص ١١ .

١- على المعارضة ان تهين امرها لكي تكون حكومة ظل علي مستوى البرلمان لها برامجه ومؤسساتها البحثية وكوادرها الأكاديمية ولها مراكز استطلاع للرأي العام ومكاتب للدراسات في جميع المجالات لكي لا تبقى الشعارات خالية وغير واقعية.

المطلب الثاني : الشروط الموضوعية للمعارضة السياسية

١- فإذا كانت المعارضة السياسية تعني العمل بقوة ضد من هو في السلطة . فيشترط ان يكون للسلطة الحاكمة سياسة ومنهج واضح حتى تتمكن المعارضة من صب ملاحظاتها وتجويده انتقاداتها الى منهاج الحكومة و سياساتها .

٢- ان يكون النظام السياسي القائم نظاماً منسقياً ينبع من بالديمقراطية وبالحرية والتداول السلمي للسلطة، وان تكون هناك ضمادات دستورية وتشريعات قانونية في وصولها الى السلطة سلماً وعبر الصناديق الانتخابية .

٣- علنية المعارضة : يقصد بعلنية المعارضة، هي علنية كيانها و اهدافها و منهاجها و نشاطها و اسماء قياداتها لكي تعيين الناخب في تحديد خياراته السليمة عند الالقاء بصوته ، ويشترط على المعارضة الوضوح والشفافية وكلما تمكنت من ذلك اقتربت من المصداقية اكثر. لا يمكن القول بوجود معارضة عندما يكون النضال سري ضد من هو بالسلطة فهنا تكون اراء مقاومة السلطة وليس معارضة سياسية لذا يجب ان تكون المعارضة علنياً وليس سرياً .

٤- شرط ان يكون عمل المعارضة مرتبط بالديمقراطية فالديمقراطية تفسح المجال الحر واسعاً لوجود كيان المعارضة وتعني التعدية و التناوب على السلطة سلماً . والديمقراطية تؤدي الى ظهور الصراعات والخلافات السياسية دون ان تسترها . وبالمقابل فهي تعطي المعنى الحقيقي للصراع السياسي، فتسعى لخصوم بالتعبير عن انفسهم صراحة و معارضة نظام الحكم وامكانية الوصول الى السلطة وفق شروطها .

٥- على المعارضة ان لا تبتعد عن الحكم فترة طويلة . اي ان تكون لها امكانية معقوله للمعوده الى ممارسة «الحكم» على ان يبقاء حزب واحد او ائتلاف واحد في الحكم مدة طويلة غير مقطعة ضار بالطرفين ذلك لأن الحكومة تصبح مهملاً و راضية عن نفسها ، وحتى فاسدة . اما المعارضة فأنها تمثل الى الكمال او التفسخ ، وان تصبح غير واقعية فيزداد عجزها عن النقد المؤثر وبالتالي تفقد انصارها ومؤيديها وتحتفظ .

٦- المعارضة صراع دون خلاف حول المبادئ الاساسية التي تقوم عليها الدولة وعليه يجب ان لا يكون هناك خلافات ذات ابعاد سياسية تهدد الدولة اي ان الصراع على السلطة لا يؤدي الى الانقسام في صفوف الامة . في اوروبا هناك صراع وينقس الوقت هناك اتفاق بين الاحزاب في ضرورة الحفاظ على الديمقراطية و مؤسسات الدولة الدستورية و السياسية و الحفاظ على مؤسسات الرأسمالية وهذا لا يعني ضرورة ان تكون المعارضة صورة طبق الاصل من مبادئ الحزب الحاكم ولكنها في نفس الوقت لا تذهب في تحقيق اهدافها الى المسائل بالأسس التي يقوم عليها المجتمع .

٧- ومن شروط المعارضة بأن تقوم بتوبيخ المواطن و اعطائه المعلومات التي تمكّنه من الحكم السياسي، بطريقة موضوعية وهذا يقتضي قدرأً كبيراً من نكران الذات، كما على المعارضة ان تقدم للناس المعلومات الصادقة و الصحيحة و ليست المغلوطة و ان يطلع المحكومين على حقيقة القرارات التي اتخذتها السلطة الحاكمة، التي تمثل بطبعتها الى اظهار الصورة المشرفة عن اعمالها و تبيان التجاوزات التي حققتها سياستها، و اخفاء مواطن النقص والفشل و السليميات الناتجة عن سياستها في الحالات التي لا تستطيع السلطة الحاكمة تحقيق نتائج ايجابية تحاول ايهام المواطنين بأن السليميات كان مقرراً لها ان تكون اكثر خطراً فيما لو كانت المعارضة في الحكم و عليه فعلى المعارضة تنوير الرأي و اثارته بغاية تصحيح مسار عمل الحكومة و استقامتها .

٨- ومن شروط المعارضة هو احترام قواعد النظام الديمقراطي و احترام الرأي الآخر و حقوق الانسان والعمل على دعم و ادارة دولة القانون و المؤسسات الدستورية وعدم اللجوء الى العنف المادي او لفظي و الفكري بكل اشكاله . هذا ما ذهبت اليه جل الدساتير و القوانين المعمول بها بالأنظمة الديمقراطية حيث تفرض على الاحزاب السياسية، سواء كانت في السلطة او المعارضة مجموعة من الشروط و التزامات اخلاقية . (١)

٩- لا تعتبر الانتقادات الفردية الموجهة للسلطة معارضة، لأن المعارضة تتضمن النقد المنظم الذي تقوم به مجموعة من الأشخاص تجمعهم رؤية موحدة حول الطريقة التي يمارس بها الحكم فالمعارضة تعبر عن حقوق المواطنين السياسية عامة مثل حق التجمع وحق المشاركة في الحكم شريطة أن تكون المعارضة قادرة على اعلان وجهة نظرها و مواقفها و افكارها المعايرة لوجهات نظر و مواقف الحكومة عبر العمل السياسي . وان افضل نقد منظم و رسمي و ذو فعالية ويحقق نتائج ايجابية هو ما تقوم به المعارضة في قبة البرلمان . شرط ان لا تتفق المعارضة عند فشل الحكومة في تحقيق وعودها فقط انما تملك برنامج سياسي يلبي حاجة الناس بشرط ان يكون مغایر لبرنامج الحكومة .(٢)

١٠- لا يكفي الاعتراف القانوني بوجود المعارضة وحقها في الاعلان عن اشخاصها و برنامجهما فقط انما المهم هو توفير الضمادات الدستورية والقانونية لنشاطها، وفي نتها للحكومة . بعيداً عن مطاردة السلطة لها و معاقبتها .

١١- شرط ان يكون نشاط المعارضة وتوجهاتها علياً وليس سرياً، وهذا يتضمن الاعتراف الرسمي بها والغرض من الاعلان هو التعريف ب نفسها و اقناع الآخرين بها وبأهدافها و كسب المزيد من الاصدار والمؤيدين لها .

١٢- شرط ان يكون للحكومة برنامج عمل وزاري يشمل كافة تنشاطات الوزارات و يمتد طيلة الدورة الانتخابية ومقسم على مراحل، بحيث يمكن متابعته و تصويبه وتعديل مساره، اولاً و قبل كل شيء على المعارضة ان لا تكتفى بالنقد والاعتراض فقط انما تطرح بدائل وحلول مقنعة وامكانية تطبيقها .(٣)

و خلاصة القول ان للمعارضة السياسية شروط متعددة ومتعددة و متداخلة مع بيتهما ووضائفها و لعل ابرزها ضرورة المراقبة الدائمة و المستمرة لايدياء الحكومة او بتنقيص اعمالها و انتقاد الممارسات التي تقوم بها و المتعارضة مع القوانين و الانظمة و مصالح الدولة فهي بهذا تمثل مؤسسة في الدولة و المجتمع و تحد من الممارسات الخاطئة للحكومة .

١٣- لا يشترط ان تكون المعارضة معايدة للحكومة على طول الخط اذا ان المصانع الوطنية العامة دوراً في التقرير بين مواقف المعارضة الحكومية كلما دعت الضرورة لذلك وعلى المعارضة ان لا تثير قضايا جانبية قد تسبب حرجاً كبيراً للحكومة، وقد تؤثر احياناً حتى على سمعة البلاد .

(١) لمعرفة المزيد يراجع التالي :-

دور شبيك : الديمقراطية، ترجمة، هدى جاز الله دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٥٠ .

محمد سليم محمد غزوی : الوجيز في نظام الانتخاب، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٣ .

موريس دو فرجية : المؤسسات السياسية والقانون الدستوري و الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة ، جورج سعد ، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ١٣٢ .

سلیمان صالح الغول : ديمقراطية الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة ، ط ١ ، منشورات جامعة قاریونس بنغازی ٢٠٠٣ ، ص ٨٠ .

حضر خضر : مصدر سابق ، ص ٢٢٧ .

خليل العتيق : مصدر سابق ، ص ٤٨٠ .

فتحي عبد الحق مصطفى : مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(٢) عصام سليمان : مصدر سابق ، ص ٢٥٧ .

الخاتمة

في نهاية بحثنا هذا من المقيد الاشارة الى ان المعارضه السياسيه تعد مرتكزاً جوهرياً لا يمكن اغفاله او التغاضي عنه سيمما في النظم السياسيه الساعية لتحقيق الديمقراطيه؟ وعليه اعتبرها البعض بأنها احد المؤسسات السياسيه والدستوريه والتي من خلال توافق الشروط الذاتيه والموضوعيه لها تضمن تحقيق السلم الاجتماعي وحاله التوازن السياسي لعمل برلمانات العالم.

ولكتنا لاحظنا وسياضا في العراق انه لا وجود ولا سمات او اهداف للمعارضه السياسيه،بحت اضحت احدى وسائل التعبير عن المعارضه السياسيه اما ممارسة العنف، او العزوف عن العمل السياسي، وهذا يعكس عمق «الازمه التغيريه» في النظام السياسي العراقي الذي اضحي غير قادر وربما حتى عاجز عن ايجاد مؤسسات سياسية والبيات دستوريه تحافظ على «الديمقراطيه»، مما غيب دور المعارضه السياسيه، بشكل واضح . وعليه حاولنا طرح ابرز منظومات المعارضه السياسيه سواء ان كانت مؤسستيه مثل الاحزاب السياسيه، او من خلال دورها الحركي كجامعة ضغط تمارس دورها علي صانع القرار لاجل المصلحة العامة للمجتمع، وذلك لكونها هيئات تراقب الحكومة وتنتقدتها وتستعد للحلول محلها، او كونها نشاط يتمثل في ممارسة دور الرقابة والتقد في تعديل سلوك الحكومة، ولكن مهما تكلمنا عن المعارضه السياسيه فهي لا تتعدي الخصائص التالية من حيث كونها نسبية وتناصيه وغير مستقرة كونها تتآرجع بين القوة والضعف وفقاً لما هو مأثر من اجراءات سياسية تسسيطر على طبيعة عمل النظم السياسي عموماً. ومن هنا وجدنا ان للمعارضه السياسيه تكتيكات وستراتيجيات تضعها من اجل الوصول الى هدفها المركزي الا وهو «الاستيلاء على السلطة» سواء بالاساليب العنيفة او الاقطاع او كسب المؤيدين والاصدار من اجل خلق استشعار جماهيري بأن النظام الحالى يعاني من ازمات غير قادر علي حلها الا بحلول الفئات الممثلة للمعارضه السياسيه .

ورغم وجود بعض الانظمه السياسيه الكابحة والمعيقه والمشوهه لعمل المعارضه السياسيه الا انها تظل ركيزة مهمه في النظم الديمقراطيه ومؤشرأ واضحأ على رقي النظم السياسي وفعالية مؤسساته الدستوريه والحزبية و علي التداول السلمي للسلطة،اضافة الي دورها الايجابي والمهم في تقويم ايداء مؤسسات الدولة .

ولعمل المعارضه السياسيه يحتاج الي ركيزة فكرية تستند عليها وتطلاق منها، الا وهي» الحرية والديمقراطية»،ومتي ما وضعت قيود على هاتين الركيزتين ستتوقع بدءاً ان عمل المعارضه السياسيه يشوبه الكثير من العقبات، وربما حتى الفشل، هذا الامر سيعكّن لنا وجود ازمة حقيقة في المشاركة السياسيه، وفي الشرعية، والمشروعية التي لا بد ان تتطهي بها الانظمه الديمقراطيه . وعليه تحتاج المعارضه السياسيه الى ضرورة الاعتراف بها رسمياً وقانونياً بحيث تكون قادرة علي الاعلان عن نفسها ورؤاها وافكارها ومناهجهها بحرية كاملة، وهذا يحتاج توافق الشفافية العالية التي تتبع لها الحصول علي المعلومات لتقويم اداء النظم السياسي وصولاً الى تغييره واستلام زمام مبادره قيادة العمل السياسي، والوصول الى هدفها المركزي الا وهو «الاستيلاء على السلطة السياسيه» . وعليه يمكن القول ان الحكم علي فعالية او عدم فعالية النظم السياسي الديمقراطي ينعكس من خلال مرأة فاعلية المعارضه السياسيه .

نتائج الدراسة

- ١- المعارضـة السياسية سمة اساسية من سمات الانظمة الديمقراطية .
- ٢- تحتاج المعارضـة السياسية الى مؤسسات وقيم وتشريعات تمكنها من ممارسة دورها الاساسي .
- ٣- يتـنـوـع عمل المعارضـة السياسية وفقاً لطبيعة النظمـ السياسيـ من ممارسة اعمال العنـف وصولـاً الى الثورـات، الى ممارسة اعمال الضـغـط وكـسبـ التـأـيـيدـ والـمنـاصـرـةـ لـبرـتـامـجـهاـ منـ اـجـلـ تـقـويـمـ اـيـادـيـ النـظـامـ السـيـاسـيـ .
- ٤- للمعارضـةـ السـيـاسـيـ اـهـدـافـ متـعدـدةـ تـصـبـ فيـ تـحـقـيقـ الـامـنـ وـالـسـلـمـ الـمـجـتمـعـيـنـ .
- ٥- لا معارضـةـ سـيـاسـيـ فـاعـلـةـ الاـ بـوـجـودـ الـاحـزـابـ السـيـاسـيـ .
- ٦- تـمـارـسـ المـعـارـضـةـ السـيـاسـيـ دـورـ رـاقـبـ مـهـماـ عـلـىـ اـيـادـ الحـكـومـةـ، وـعـلـيـهـ تـعـدـ الشـفـاقـيـةـ رـكـيـزةـ اـسـاسـيـةـ لـعـملـهـاـ، حـيـثـ اـنـهـ تـسـهـلـ حـصـولـهـاـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـلـازـمـةـ لـاـتـلـاقـ عـلـمـهـاـ .
- ٧- القرـارـ السـيـاسـيـ فـيـ الـمـجـتمـعـاتـ الـدـيمـقـراـطيـ هوـ منـ صـنـعـ الـفـتـةـ الـحـاكـمـةـ، يـقـرـرـ ماـهـوـ منـ صـنـعـ الـفـتـةـ الـحـاكـمـةـ .
- ٨- مـسـتـوىـ تـحـركـ المـعـارـضـةـ السـيـاسـيـ يـعـتمـدـ عـلـىـ مـسـتـوىـ الـحـرـيـةـ الـتـيـ يـتـبعـهـاـ النـظـامـ السـيـاسـيـ .
- ٩- الـدـيمـقـراـطـيـ، وـالـحـرـيـةـ، وـالـتـعـدـيـةـ السـيـاسـيـ، وـالـشـفـاقـيـةـ، وـالـشـرـعـيـةـ وـالـمـشـرـوعـيـةـ، مـتـىـ مـاـتـوـقـرـتـ نـسـطـطـيـعـ انـ نـقـولـ هـذـاـكـ مـعـارـضـ سـيـاسـيـ فـعـلـيـةـ حـقـيقـيـةـ .

قائمة المصادر

اولاً:- الكتب باللغة العربية

- ١- اشرف مصطفى توفيق : المعارضـةـ، دـارـ العـرـبـ، للـنـشـرـ وـالـتـوزـعـ، الـقـاهـرـةـ، «ـدرـتـ» .
- ٢- امام عبد الفتاح امام : الطاغـيةـ درـاسـةـ قـلـسيـةـ لـصـورـ منـ الـاستـبـادـ السـيـاسـيـ، عـالمـ الـمـعـرـفـةـ، الـكـوـيـتـ، ١٩٩٤ .
- ٣- فـروـتـ بـدوـيـ : النـظـمـ السـيـاسـيـ، دـارـ النـهـضـةـ الـعـرـبـيـةـ، الـقـاهـرـةـ، ١٩٧٥ .
- ٤- ثنـاءـ قـواـدـ عـبـدـ اللهـ : الـبـلـاتـ التـغـيـيرـ الـدـيمـقـراـطـيـ فـيـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ، مـرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ، بـيـرـوـتـ، ١٩٧٧ .
- ٥- حـمـيدـ حـنـونـ خـالـدـ : الـانـظـمـةـ السـيـاسـيـةـ، مـكـتبـةـ السـتـهـورـيـ، بـغـادـ، ٢٠١٥ .
- ٦- حـضـرـ خـضرـ : مـقـاـمـيـ اـسـاسـيـةـ فـيـ عـلـمـ السـيـاسـةـ، المؤـسـسـةـ الـحـدـيـثـةـ لـلـكـتـابـ، طـ٢ـ، طـراـبـلسـ، لـبـنـانـ، ٢٠٠٨ .
- ٧- خـليلـ العـنـايـيـ : دـورـ المـعـارـضـةـ فـيـ تـرـسيـخـ الـاسـتـبـادـ، مـجـمـوعـةـ باـحـثـينـ فـيـ»ـدـرـاسـاتـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ فـيـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ»ـ مـرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ بـيـرـوـتـ، ٢٠٠١ .
- ٨- سـعـادـ الشـرقـاويـ : النـظـمـ السـيـاسـيـةـ فـيـ الـعـالـمـ الـمـعـاصـرـ، دـارـ النـهـضـةـ الـعـرـبـيـةـ، الـقـاهـرـةـ، ١٩٧٥ .
- ٩- سـعـدـ الدـينـ إـبرـاهـيمـ : الـشـرـعـيـةـ فـيـ اـنـظـمـةـ الـحـكـمـ الـعـرـبـيـةـ، مـجـمـوعـةـ باـحـثـينـ فـيـ»ـاـزـمـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ فـيـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ»ـ، طـ١ـ، مـرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ بـيـرـوـتـ، ١٩٨٤ .
- ١٠- عـصـمـتـ سـيفـ الدـولـةـ : الـاسـتـبـادـ الـدـيمـقـراـطـيـ، دـارـ الـكلـمـةـ، للـنـشـرـ، بـيـرـوـتـ، ١٩٨١ .
- ١١- صـبـاحـ مـصـطفـيـ المـصـرىـ : النـظـمـ الـحـزـبـيـ درـاسـةـ تـأـصـيلـيـةـ وـمـقـارـنـةـ، المـكـتبـ الجـامـعـيـ الـحـدـيـثـ، مـصـرـ، ٢٠٠٧ .

- ١٢- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني : الانظمة السياسية،توزيع المكتبة القانونية،بغداد، ١٩٩١ .
- ١٣- عبد الحميد رشيد : التحول الديمقراطي والمجتمع المدني،مناقشة فكرية وامثلة لتجرب دولية،دار المدى للثقافة والنشر،بيروت،٢٠٠٣.
- ٤- عبد الله بليقريز : المعارضة والسلطة في الوطن العربي،مجموعة باحثين،في»ازمة المعارضة السياسية في الوطن العربي»،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠١ .
- ١٥- عصام سليمان : مدخل الى علم السياسة،دار نظم،ط٢،بيروت،١٩٨٩ .
- ٦- علي خليفة الكواري : ازمة الديمقراطية في البلدان العربية،دار الساقى،بيروت،٤ .
- ١٧- تكريم يوسف كشاكلش : الحرية في الانظمة السياسية المعاصرة،منشأة المعرف،الاسكندرية،ط١،١٩٨٧ .
- ١٨- محمد سعيد ابو عمود : النظم السياسية في ظل العولمة،ط١،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،٢٠٠٨ .
- ١٩- محمد سليم محمد غزوی : الوجيز في نظام الانتخابات،دار وائل،عمان،٢٠٠٠ .
- ٢٠- منذر الشاوي : فلسفة الدولة،دار الذاكرة،بغداد،ط٢،٢٠١٢ .
- ٢١- موريس دوفيرجيه : في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري،ترجمة جورج سعد،ط١،المؤسسة الجامعية،بيروت،١٩٩٢ .
- ٢٢- نيفين عبد الحق مصطفى : المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي،ط١،مكتبة الملك فيصل الاسلامية،القاهرة،١٩٨٥ .
- ٢٣- ووليم زارتمان : المعارضة كدعاية للدولة،مجموعة باحثين في»الامة والدولة الاندماج في الوطن العربي»،ج٢،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٨٩ .

الكتب باللغة الاجنبية :

1. Maurice Daverger . Les,parties Politiques , Armand Colin , Paris , 1979 .
2. Robert A. Dahl , Democracy and its critics New Haven , ct : Yale university Press, 1989 .
3. Patterns of oppositions ,in : Robert A. Dahl (ed) political oppositions Westerns in Western Democracies , New Haven , cti , gaie university , press,1955